

اختلاف رواية الحديث النبوي في كتاب عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي (دراسة نحوية)

م.م محمود عبد اللطيف فواز الهيتي
جامعة الانبار - كلية الآداب - قسم اللغة العربية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد.. فقد شغل المسلمين في بادئ الأمر دينهم، وتوجهت جهودهم إلى فهم كتاب الله عز وجل، وقراءاته المختلفة، ولم يتطرقوا إلى الحديث النبوي، إلى أن استقر جمع القرآن؛ وبدأ شغلهم الشاغل في جمع الحديث النبوي ومروياته من روايته، ووضعوا شروطاً لذلك، لأن الحديث كان يعد المصدر الثاني في التشريع بعد القرآن الكريم، وكان الاستشهاد فيه في اللغة دون النحو لأن بعضه بالمعنى، فكان للحديث أكثر من رواية، وعزي سبب هذا إلى أن النبي ﷺ كان يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم، وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم، كلاً منهم بما يفهمون، ويحدثهم بما يعلمون... وكان أصحابه رضي الله عنهم ومن يفد عليه من العرب يعرفون أكثر ما يقوله وما جهلوه سألوا عنه فيوضحه لهم.

لذا كانت هناك اختلاف في روايات قسم من الأحاديث من الناحية اللغوية والنحوية، حسب اختلاف اللهجات، واختلافها يفسر لنا ورود بعض الألفاظ التي كان الرسول ﷺ يتكلم بها بلهجات بعض العرب والتي لا يعرفها بعضهم الآخر. لذا ((كان ﷺ لا يستكره في بيانه معنى، ولا يند في لسانه لفظ، ولا تغيب عنه لغة، ولا تضرب له عبارة، ولا ينقطع له نظم، ولا يشوبه تكلف. ولا يعترى ما يعترى البلاء في وجوه الخطاب، وفنون الأقاويل، من التخاذل، وتراجع الطبع، وتفاوت ما بين العبارة والعبارة، والتكثر لمعنى بما ليس منه، والتحيف لمعنى آخر بالنقص فيه، والعلو في موضع، والنزول في موضع ((^(١) كأنه ﷺ وضع يده على جميع اللغة ولهجاتها وأصبح يتكلم بها، فكان اختلاف الرواية في الحديث، قد وضع قواعد للغة غابت عن العلماء السابقين كما في القراءات القرآنية المختلفة، من هذا ظهر هذا البحث لبيان وجوه اختلاف هذه الروايات وتوجيهها نحويًا، فاختارنا لذلك كتاب عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، ودراسة اختلاف رواية الحديث النبوي فيه من الناحية النحوية، وقسمته على أربعة مباحث، تناولت فيه: المبتدأ والخبر ونواسخهما والفاعل ونائبه وفعله والمنصوبات، فكان هذا الجهد جهد المقل، فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت أسأل الله أن يغفر لي. ومن الله التوفيق.

فاعلاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً وتم الكلام به، فإذا حذف النفي أو الاستفهام لا يكون فاعلاً سد مسد الخبر (٤). ورد أبو حيان (٥) على ذلك، فقال: إن تقدم النفي والاستفهام عليه أي: المبتدأ - ليس بشرط قيده كون إعمال الوصف يتقدمه استفهام أو نفي فرع من فروع الاعتماد. ثم قال أبو حيان: إن هذه المسألة محل خلاف بين جمهور البصريين والأخفش، فذهب جمهور البصريين إلى أن شرطه الاعتماد على أن يتقدمه نفي أو استفهام أو يقع صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً أو ثانياً لظننت أو ثالثاً لأعلمت.

وذهب الأخفش (٦) ومن تبعه إلى أنه يشترط الاعتماد في إعماله، فعلى مذهبه يجوز: قائم زيد، فيكون (قائم) مبتدأ، (زيد) فاعل بها أغنى عن الخبر. غير أن ابن مالك (٧) ذكر في شرحه أن سيبويه لا يحسن ذلك، فقال: ((لا يحسن عند سيبويه الابتداء به - أي: بالوصف - على الوجه الذي تفرد إلا بعد استفهام أو نفي، فإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع. هذا كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره، ومن زعم أن سيبويه لم يُجْزِ جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً ولا نفيًا فقد قوّله ما لم يقل)).

المبحث الأول

المبتدأ والخبر

١. حذف الهمزة من المبتدأ الوصف :-

الحديث: ((صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح فقال : شاهد فلان ؟ فقالوا : لا)) .

نقل السيوطي (٢) قول أبي البقاء العكبري في توجيه كلمة ((شاهد))، فقال : ((قال أبو البقاء (٣): يريد الهمزة فحذفها للعلم بها ، وهو مرفوع بأنه خبر مقدم، وفلان مبتدأ، ولو ظهرت لكان مبتدأ البتة، وفلان فاعل سد مسد الخبر .

قلت : الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ : أشاهد بإثبات الهمزة، فعرف أن إسقاطها تصرف (الرواة،...))

إلا أن النحاة اختلفوا في بيان هذه المسألة، فذكروا أن المبتدأ إما أن يكون له خبر أو فاعل سد مسد الخبر ، فالأول لا خلاف فيه والثاني لا يتم إلا بشروط منها أن يكون المبتدأ وصفاً ، وأن يتقدمه نفي أو استفهام ورفع

فيه حذف الهمزة خطأ من الرواة، وإنما يعد وجهاً من وجوه العربية قُرُوِي بحذف الهمزة وبذكرها.

٢. المبتدأ خبره محذوف :-

الحديث: ((مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِجَنَازَةٍ فَأَتَتْهَا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ: وَجِبَتْ ثُمَّ مَرَّ بِأُخْرَى فَأَتَتْهَا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ: وَجِبَتْ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتَ لِهَذِهِ وَجِبَتْ وَلِهَذِهِ وَجِبَتْ، قَالَ: شَهَادَةُ الْقَوْمِ، الْمُؤْمِنُونَ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ)).

قال الكرمانى (١٤): (شهادة القوم) مبتدأ، وخبره محذوف أي: موجبة شرعاً، أو معرفة لثبوتها، ورُوِي بالنصب أي: وجبت لشهادتهم.

وقال عياض (١٥) وضبطه بعضهم (شهادة) بالرفع على خبر مبتدأ مضمرة، أي: هي، ثم استأنف الكلام فقال: (القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض).

وضبطه بعضهم (شهادة القوم) على الإضافة (فالمؤمنون) رفع بالابتداء و (شهداء) خبره و (القوم) خفض بالإضافة و (شهادة) على هذا خبر مبتدأ محذوف، أي: هم شهداء الله، ويصح نصب (شهادة) بمعنى من أجل شهادة القوم، ومن روى (القوم) مرفوعاً كان مبتدأ، و (المؤمنون) وصفهم.

وقد ضَعَفَ السهيلي (١٦) رواية تنوين الشهادة فقال: ((إذا كانت الرواية بتنوين (الشهادة) فهو على إضمار المبتدأ، أي: هي شهادة، و (القوم) مرتفع بالابتداء، و (المؤمنون) نعت له أو بدل، وما بعده خبر، ويضعف عندي هذا الوجه، لأن المعهود من كلام النبوة حذف المنعوت، نحو: ((المؤمنون تتكافأ دماؤهم)) (١٧) و ((المؤمنون هينون لينون)) (١٨) و ((المؤمن غر كريم)) (١٩)، لأن الحكم متعلق بالصفة فلا معنى للموصوف)).

وأضاف انه يحتمل وجهاً آخر إلى ما ذكر: وهو أنه يرتفع القوم بالشهادة لأنه ويتم الكلام فيه مصدر، ويرتفع المؤمنون بالابتداء، و إذ قد أجازوا أن يعمل المصدر عمل الفعل، فلا بد في عمله هنا في (القوم) منوناً كما تقول: يعجبني ضرب زيد عمراً.

ويجوز أيضاً عنده وجهاً ثالثاً: وهو أن يكون (القوم) فاعلاً بإضمار فعل كأنه قال هذه شهادة، ثم قال: القوم، أي: شهد القوم.

ثم قال: ((وإذا أمكنت هذه الأوجه كلها، ووجد لها في العربية نظائر، لم نلحّن الرواة، ولا أبطلنا التقييد، ولكن لا نقطع على مُراد رسول الله ﷺ، ولا على مقصوده منها، وبالله نعتصم من الزلل في القول في العمل)).

وذكر ابن حجر في فتح الباري (٢٠) أن الوجهين الآخرين اللذين ذكرهما السهيلي فيهما تكلف، وأنه لم يقع في شيء من الروايات بالتنوين ولا سيما مع رواية من رواه بنصب المؤمنين.

وأما ابن حجر (٢١) فقال: (شهادة القوم) هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره: مقبولة أو هو خبر، ثم ذكر أنه وقع في رواية الاصيلي (شهادة القوم) مبتدأ محذوف تقديره هذه. أما رواية النصب فقال: وبالنصب بتقدير فعل ناصب.

بينما سيبويه (٨) قال في باب الابتداء: ((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم يجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم... وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما انه لا يكون مفعولاً في (ضارب) حتى يكون محمولاً على غيره، فنقول: هذا ضاربٌ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً، ولا يكون (ضارب زيداً) على قولك: ضربتُ زيداً، وضربتُ عمراً فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري الاسم الذي في معنى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم والفعل الذي في معنى الفعل فصل وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة وقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه لأنه ليس مثله)).

من هذا يتبين أنه ليس فيه و أن سيبويه يستحسن ذلك بعد استفهام أو نفي، بل فيه أن الخليل قد استقبح (قائمٌ زيدٌ) على أن لا يكون قائم خبراً مقدماً.

وذلك نص سيبويه على أنه إذا جعل (قائم) في معنى (يقوم)، و (قام) قُبِحَ، وأنه لا يحسن أن يعمل إلا إذا كان صفة أو خبراً (٩).

وقد استدلل ابن مالك (١٠) على صحة مذهب الأخفش بقول الشاعر (١١)

خبيرٌ بنو لهبٍ ، فلا تَكُ مُلْغِيَاً مقالة لهبِي إذا الطيرُ مَرَّتْ

ويقول الآخر (١٢):
فخيرٌ نحن عند الناس منكُم إذا الداعي المُتَوَبُّ قال

: يالاً
فخيرٌ: مبتدأ، ونحن: فاعل، و لا يكون (خير) خبراً مقدماً، و (نحن) مبتدأ، لأنه يلزم من ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعَل التفضيل و (من)، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه. وإذا جُعِلَ (نحن) مرتفعاً بـ (خير) على الفاعلية لم يلزم ذلك، لأن فاعل الشيء كجزء منه.

غير أن أبا حيان (١٣) ذكر أن ما استدلل به ابن مالك لا حجة فيه، فقال: أما (خبير بنو لهب) فـ (خبير) خبر مقدم، و (بنو لهب) مبتدأ، و لا يحتاج إلى مطابقة في الجمع لأن خبيراً فعيل، يصح أن يخبر به عن المفرد والمجموع، ولا سيما ورود ذلك في الشعر.

وأما قوله (فخيرٌ نحن) فخير: خبر مقدم، ونحن: مبتدأ، على ما قررناه ونصرناه من مذهب الكوفيين أن الخبر رافع المبتدأ....

وذهب الكوفيون إلى ما ذهب إليه الأخفش من عدم اشتراط الاستفهام والنفي، إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم.

من خلال استعراضنا لكلام النحاة يتبين لنا أنه لا يوجد أحد منهم منع حذف همزة المبتدأ الصفة التي يأتي بعدها فاعل سد مسد الخبر فالأخفش والكوفيون وابن مالك جوزوا حذف الهمزة وبقاء عمل المبتدأ الصفة وما بعده فاعل سد مسد الخبر، أما البصريون فلم يمنعوا ذلك وإنما استقبحوا مجيئه على هذه الشاكلة ومنهم الخليل وسيبويه، لذا فإن رواية الحديث الذي ذكرناه سلفاً لم يكن

ذكاة أمه))، لا يُصَرَف له لما قدمناه وأخرناه، إلا أن معناه: ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه في الوجوب والإهلال... وهذا الذي قاله ابن جني في التقدير الأول لا يستقيم دائماً: لأنني إذا قلت لك: تفكيري تفكيرك أو رأيك رأيي فلا يعني ذلك أن تفكيرك حقيقة، وتفكيري مجاز وإنما كلاهما حقيقة فأنت فكرت وأنا فكرت، وكل ما في الأمر أن تفكيري شابه تفكيرك، ورأيي شابه رأيك.

وأما ما قاله في التقدير الآخر: فإنه يؤخذ عليه لأن هذا الإعراب يعتمد على تقدير محذوف في حين ضعف رواية النصب لأنهل تعتمد في إعرابها على تقدير محذوفات. ثم ذكر ابن جني بعد ذلك الرواية الثانية وهي رواية النصب وأن هذه الرواية حسب قوله يضعفها القياس لكثرة المحذوفات فيها، فيكون تقديره الأول: ((ذكاة الجنين ذكاةً مثل ذكاة أمه واجبة))، فحذف (ذكاة) الثانية وهي مفعول به منصوب بالمصدر أي: (ذكاة) الأولى، ثم حذف (مثل) وهي (صفة) ثم قدر خبراً وهو (واجبة).

وأما تقديره الثاني هو: ((ذكاة الجنين وقت ذكاة أمه واجبة))، فحذف الظرف (وقت) وأقام المضاف إليه مقامه فنصب، ثم قدر خبراً محذوفاً وهو (واجبة).

وتقديره الثالث لرواية النصب هو: ((ذكاة الجنين كذكاة أمه))، فحذف حرف الجر (الكاف) فانتصب المجرور، وهذا لا يعتد به لسقوطه لأول وهلة، ألا ترى أنه يجب من هذا أن يجوز: (زيدٌ عمرًا) أي: زيد كعمره، فلما حذف حرف الجر انتصب عمر وما هذه حاله.

فابن جني يخطئ رواية النصب، أو يضعفها في القياس، أما رواية الرفع فيخطئ من أعرب (ذكاة) الثانية خبراً، لأن الخبر هو المضاف المحذوف (مثل) والتقدير عنده: ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه، وهو مذهب أبي حنيفة في وجوب تذكية الأم والجنين.

وأما صاحب فيض القدير (٢٥) فذكر أنه في رواية الرفع مبتدأ وخبر، أي: ذكاة أمه ذكاة له لأنه جزء منها و ذكاتها ذكاة لجميع أجزائها.

وأما رواية النصب عنده فقد جاءت بالنصب على الظرفية كجئت طلوع الشمس، أي: وقت طلوعها يعني ذكاته حاصلة وقت ذكاة أمه.

وقال الخطابي (٢٦) وغيره: ورواية الرفع هي المحفوظة وأياً ما كان فالمراد الجنين الميت بأن خرج ميتاً أو به حركة مذبوح على ما ذهب إليه الشافعي... فقال: كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه فسؤاله إنما عن الميت ليطابق السؤال، ومن البعيد تأويل أبي حنيفة بأن المعنى على التشبيه، أي: مثل ذكاتها أو كذكاتها فيكون المراد الحي كحرمة الميت عنده، ووجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه ومن ثم وافق أصحابه الشافعي.

المبحث الثاني

نواسخ الابتداء

١- اسم كان خبره محذوف :-

الحديث: ((كان رسول الله ﷺ أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في رمضان))

غير أن العيني (٢٢) ذكر في شرحه توجيه هذا الحديث بما يلي: قوله (شهادة القوم) كلام إضافي وخبره محذوف تقديره مقبولة وقوله: (المؤمنون) مبتدأ وقوله: (شهداء الله) خبره هكذا هو في رواية الأكثرين وفي رواية المستملي و السرخسي (شهادة القوم المؤمنين) فيكون (المؤمنين) صفة (القوم) ويكون (شهادة القوم) مرفوعاً بالابتداء وخبره محذوف كما في الصورة الأولى، تقديره: شهادة القوم المؤمنين مقبولة وقوله: (شهداء الله في الأرض) خبر مبتدأ محذوف أي: هم شهداء الله في الأرض، وعن السهيلي مع ما فيه من التعسف رواه بعضهم برفع (القوم) فوجهه أن قوله (شهادة) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هذه شهادة فهي جملة مستقلة منقطعة عما بعدها و (القوم) مرفوع بالابتداء و (المؤمنون) صفة وقوله (شهداء الله في الأرض) خبره وتكون هذه الجملة بيانا للجملة الأولى.

٣- خبر المبتدأ :

الحديث: ((ذكاة الجنين ذكاة أمه))

نقل السيوطي (٢٣) في توجيه الحديث النبوي المذكور ما جاء في كتاب النهاية فقال: ((قال في النهاية: يروى الحديث بالرفع والنصب فمن رفع جعله خبر المبتدأ الذي هو (ذكاة الجنين)، فيكون ذكاة الأم هو ذكاة الجنين، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف، ومن نصب كان تقدير الكلام: ذكاة الجنين كذكاة أمه، فلما حذف الجار نصب، أو على تقدير: يذكي تذكية مثل ذكاة أمه، فلما حذف المصدر أقام المضاف إليه مقامه، فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً. ومنهم من يرويه بنصب الذكاتين، أي: ذكوا الجنين ذكاة أمه.

وألّف ابن جني رسالة في إعراب الحديث المذكور أنفاً وقد نقلها السيوطي (٢٤) عنه في كتابه قال فيها :

قد نوزع القول في هذا الحديث، وأولاهها بالصواب، وأجراها على مقاييس العربية، وصناعة الإعراب ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن تقديره: (ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعرب حينئذ إعرابه، ومثل ذلك في حذف المضاف كثير، وذلك أن قوله: ((ذكاة الجنين) مبتدأ، محتاج إلى خبر، وخبره إذا كان مفرداً، أعني غير جملة، لا بد أن يكون هو المبتدأ في المعنى، وذلك كقولك للنائب عنك: (قبضك قبضي)، (و عقدك عقدي) أي: قبضي قبضك و عقدي عقداً، أي: قبضتك يوم مقام قبضي وعقدك يقوم مقام عقدي لو عقدت فثبت قبض مخاطبك وعقده حقيقة، وقبضك وعقدك مجازاً لا حقيقة، بل تكون منفية عنك، فعلى هذا كان يجب أن يكون معنى قوله- عليه السلام-: ((ذكاة الجنين ذكاة أمه)) إثبات لذكاة الجنين، ونفيها عن الأم، وليس الأمر عند أحد كذلك، إنما الأمر عند أبي حنيفة أنهما جميعاً واجبتان، وعند غيره أن ذكاة الأم قد أغنت عن ذكاة الجنين، وليس أحد يوجب بهذا الخبر الذكاة للجنين من دون الأم، فعلمت أنه لو أريد المعنى الذي ذهب إليه من خالف أبا حنيفة لكان الخبر: ((ذكاة أم الجنين ذكاته))، فقوله ﷺ: ((ذكاة الجنين

والتقدير على هذا: وكان جود أجود كونه في رمضان، وأجود: مبتدأ، و(في رمضان): خبره، والجملة خبر كان.

ويجوز أن ينصب (أجود) وفي نصبه وجهان:

أما أن يجعل اسم (كان) ضمير النبي ﷺ، ويجعل (أجود) خبرها، ولا يضاف إلى (ما) بل يجعل (ما) مصدرية نائبة عن ظرف الزمان، ويكون التقدير: وكان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غير رمضان.

وفي هذا الوجه أستعمل أفعل التفضيل منكرًا غير مصاحب لـ (من) وهو قليل الوقوع.

والآخر من وجهي النصب: أن يجعل اسم (كان) ضميرًا عائداً على الجود الذي تضمنه (أجود) الأول، ويجعل (أجود) الثاني خبر (كان) مضافاً إلى (ما)، وهي نكرة موصوفة، و(في رمضان) يتعلق بـ (كان)، والتقدير: وكان جوده في رمضان أجود شيء كائن.

وذكر السيوطي^(٢١) أن ولي الدين العراقي وجد بخطه قوله: لا يتعين على هذا الوجه أن يجعل اسم كان ضميراً عائداً على الجود، بل يمكن أن يكون عائداً على النبي ﷺ، وتقديره: وكان رسول الله ﷺ في رمضان أجود شيء كائن، فإن قلت: يلزم على ذلك أن لا يكون في غير رمضان كذلك، قلت: وكذا التقدير يلزم على التقدير الذي قدره الشيخ.

فإن قلت: أحسن ما يكون في الجمعة، فيكون المجرور خبراً لأحسن والجملة خبراً لزيد، وعلى هذا جاء الحديث: ((كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان))، فقوله (في رمضان) خبراً لأجود، والجملة خبر لكان واسم كان مضمّر يعود إليه. عليه السلام.

غير أن الكرمانى^(٢٢) قال: (أجود) بالرفع لأنه اسم (كان)، وخبره محذوف حذفاً واجباً، إذ هو نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً، ولفظة (ما) مصدرية، أي: أجود أكوّن الرسول (في رمضان) في محل الحال، واقع موقع الخبر الذي هو حاصل. و(حين يلقاه): حال من الضمير الموجود في (حاصل) المقدر، فهو حال عن حال، ومثلها يسمى بالحالين المتداخلين، ومعناه: كان أجود أوانه حاصل في رمضان عند الملاقاة.

ويحتمل في (كان) ضمير الشأن، فيكون المعنى: كان الشأن أجود أكوّنه حاصل في رمضان عند الملاقاة.

وقيل الوقت مقدر كما في: مَقْدَمُ الحاج، أي: كان أجود أوقات أكوّنه وقت كونه في رمضان، وإسناد الجود إلى أوقاته ﷺ على سبيل المبالغة كإسناد الصوم إلى النهار في نحو: نهاره صائم.

٢- الرفع على موضع اسم (إنّ) :-

الحديث: ((إنّي وإياك وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة))

نقل السيوطي^(٢٣) في توجيه رواية هذا الحديث قول أبي البقاء العكبري، فقال: ((قال أبو البقاء: وقع في هذه الرواية (هذان) بالألف وفيه وجهان:

ذكر السيوطي^(٢٤) - رحمه الله - أن كلمة (أجود) رويت بالرفع والنصب، وبالرفع على المشهور، إما على أنه اسم كان وخبرها محذوف، وهو نحو: أخطب ما يكون الأمير في الجمعة، أو هو مبتدأ مضاف إلى المصدر، وهو (ما) يكون) و(ما) مصدرية، وخبره (في رمضان)، تقديره: أجود أكوّنه في رمضان، والجملة بكاملها خبر كان، واسمها ضمير عائذ على رسول الله ﷺ.

وأما على رواية النصب، فقال: وروي بالنصب على أنه خبر كان، وتعقب بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسمها.

وأجيب بجعل اسم كان ضمير النبي، وأجود: خبرها، ولا يضاف إلى (ما) بل تجعل (ما) مصدرية نائبة عن ظرف الزمان، والتقدير: كان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره.

فضلاً عن أن ابن الحاجب في أماليه^(٢٥) جعل الرفع هو الوجه في (أجود) الثاني، والسبب في ذلك حسب قوله: إنك إن جعلت في (كان) ضميراً يعود إلى رسول الله ﷺ لم يكن (أجود) بمفرده خبراً، لأنه مضاف إلى (ما) يكون، فهو كون، ولا يستقيم الخبر بالكون عما ليس بكونه، ألا ترى أنك لا تقول: زيد أجود ما يكون؛ فيجوز أن يكون إما مبتدأ خبره قوله: (في رمضان) من قولهم: أخطب ما يكون المنير قائماً؛ وإن نصبت جعلت (في رمضان) هو الخبر كقولهم: جرى في الدار، لأن المعنى: الكون الذي هو أجود الأكوّن حاصل في هذا الوقت فلا يتعين أن يكون من باب أخطب ما يكون الأمير قائماً.

وذهب إلى هذا النووي^(٢٦) بجعل الرفع هو الأشهر، والنصب جائز، وذكر أنه سأل شيخه ابن مالك فخرج الرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من وجهين، فقال - اعني ابن مالك -: (أجود) المسؤول عنه في رفعه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون اسم (كان) مضافاً إلى (ما) المصدرية الموصولة بـ (يكون)، وتكون هنا تامة رافعة فاعل مستكن عائذ على رسول الله ﷺ و(في رمضان) خبر (كان)، والتقدير: وكان أجود كون رسول الله ﷺ في رمضان، وفي هذا إيجاز بليغ تستعمل العرب أمثاله كثيراً عند قصد المبالغة، وذلك أن (أجود) أفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى الكون، فهو إذن كون، لأن أفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، ويلزم كون يكون أكوّنه ﷺ كلها متصفة بالجود، وأجودها كونه رمضان، كما لزم ذلك قول بعض العرب: أخطب ما يكون الأمير قائماً. وهو من باب وصف المعاني بما يوصف به الأعيان، كقولهم: شعر شاعر، وجهاد جاهد، وموت مائت، وآية مبصرة، وجودك أجود من جوده.

والثاني: أن يكون اسم (كان) ضميراً عائداً على رسول الله ﷺ، و(أجود) مضاف إلى (ما) يكون) على ما تقدم، وهو مبتدأ خبره (في رمضان)، والجملة خبر كان، وهو أيضاً من وصف المعاني بما يوصف به الأعيان.

والثالث: أن يجعل اسم (كان) ضميراً راجعاً إلى الجود الذي تضمنه الأول، كما رجع الضمير إلى الصفة في قول الشاعر^(٢٧):

إذا نُهي السَّقيَةُ جَرى إليه وَخَالَفَ وَ السَّقيَةُ إلى خلافٍ

فذكر قول ابن مالك^(٤٠) في إعراب هذا الحديث، إذ قال: إنه استدلل به من قال على أن (إن) تنصب الجزأين، ومنه قول الشاعر^(٤١):

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خَفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

ثم قال ابن مالك ((و لا حجة في ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع جوازه، بأن يُحمل الحديث على أن القعر فيه مصدر قَعَرْتُ الشيء، إذا بلغت قعره، وهو اسم إن، ولسبعين خريفاً: مخبر به ظرف)).

وأضاف في كتابه شرح التسهيل سبب هذا فقال: ((لأن الاسم مصدر وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيراً)).

واستبعد القرطبي^(٤٢) هذا التأويل.

وأضاف النووي في إعراب هذا الحديث وجهاً آخر بالإضافة إلى ما ذكره ابن مالك وهو على تقدير مضاف محذوف، هو خبر (إن) في الأصل، وتقديره: إن قعر جهنم سبب سبعين خريفاً، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله.

وقال الشلوبين في شرح الجزولية^(٤٣): ((استدل الكوفيون على أن (إن) تنصب الجزأين بقوله: -- ((إن) قعر جهنم لسبعين خريفاً)) والجواب: أن تقديره: (لعميق) أو (لهو) (سبعين خريفاً) ظرف زمان نائب مناب (عميق) أو (لهو)، للدلالة عليه من جهة المعنى)).

من هذا يتبين لنا أن للعلماء في إعراب الجزأين المنصوبين بعد (إن) وأخواتها رأيين، هما: الأول: قول السيوطي^(٤٤): أنه ((سُمع من العرب نصب الجزأين بعدها، فقيل: هو مؤول، وعليه الجمهور. وقيل: سأنغ في الجميع، وهو لغة وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطراوة، وابن السكيت. وقيل: خاص بليت، وعليه الفراء...)).

واستشهد أصحاب هذا الرأي بقول عمر ابن أبي ربيعة: إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خَفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

ويقول محمد بن ذؤيب يصف فرساً^(٤٥): كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّقَا قَادِمَةٌ أَمْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

ويقول الشاعر^(٤٦):

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةٌ جُرُوزَا تَأْكُلُ مَا فِي مَقْعِدِهَا قَفِيزَا

ويقول الشاعر^(٤٧):

أَلَا يَا لَيْتِي حَجْرًا بَوَادٍ أَقَامَ وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي

ويقول الرازي: ياليت أيام الصِّبَا رَوَاجِعَا^(٤٨).

وسُمع لعل زيدا أخانا^(٤٩).

والرأي الآخر: وعليه جمهرة النحاة، وعندهم المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف، والعامل المحذوف هو خبر (إن) ففي قوله: (حراسنا أسداً) يؤول عندهم كأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسداً فجملة يشبهون هي خبر (إن) و(أسداً) منصوب على الحال، أو خبر كان مضمرة، وإن كانت معرفة لم يجز فيه إلا أن يكون خبر (كان)

أحدهما: أنه عطف على موضع اسم (إن) قبل الخبر، لأن موضع اسم (إن) رفع، وتقديره: أنا وأنت وهذا، وعليه حمل الكوفيون قولهم:

تعالى: ((والصائبون)) (٣٤) المائدة ٦٩، وحكوا عن العرب: إن زيدا وأنتم ذاهبون.

والثاني: أن يكون على لغة من يجري المثني بالألف في كال حال وعليه حمل قوله تعالى: ((إن هذان لساحران)) (٣٥) طه ٦٣

فعلى هذين الوجهين يكون خبر (إن) قوله: في مكان واحد، ويجوز أن يكون قوله: (في مكان) خبر (إني وإياك)، ويكون (هذان) مبتدأ و (هذا) معطوف عليه، والخبر محذوف تقديره كذلك)).

غير أن العكبري^(٣٦) أضاف في كتابه أن سيبويه غلط حكاية العرب التي ذكرها في الوجه الأول ونقلها عنه السيوطي، بقوله ((وحكوا عن العرب: إن زيدا وأنتم ذاهبون، وحمل سيبويه الحكاية على الغلط)).

فيما ذكر العكبري في الوجه الثاني: أن تكون الألف في (هذان) لازمة في كل حال كما قالوا: ضربته بين أذناه، وعليه حمل قوله تعالى: ((إن هذان لساحران)) طه ٦٣، في أحد الأقوال فعلى هذين الوجهين يكون خبر (إن) قوله: (في مكان واحد).

ويجوز أن يكون قوله: (في مكان واحد) خبر (إني وإياك) ويكون (هذان) مبتدأ و (هذا) معطوف عليه والخبر محذوف تقديره: وهذان وهذا كذلك، وقد أجازوا في قولهم: إن زيدا وعمرو في الدار أن يكون قوله: (في الدار) خبراً عن (زيد) وخبر (عمرو) محذوفاً، وأن يكون (في الدار) خبراً عن (عمرو) وخبر (زيد) محذوفاً.

وأورد ابن مالك^(٣٧) شواهد أخرى في بيان هذه المسألة فقال: ((ومنها قول بعض الصحابة ؓ (وفرقتنا اثنا عشر رجلاً).

قلت ومقتضى الظاهر أن يقول: (وفرقتنا اثني عشر رجلاً) لأن (اثني عشر) حال من النون والألف، ولكنه جاء بالألف على لغة بني الحارث بن كعب، فأنهم يلزمون المثني وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها، لأنه عندهم بمنزلة المقصور،

ومن لغتهم أيضاً قصر (الأب) و (الأخ) كقول ابن مسعود ؓ لأبي جهل (أنت أبا جهل). وعلى لغتهم قرأ غير أبي عمرو: (إن هذان لساحران) طه ٦٣. ومن شواهد هذه اللغة قول أم رومان: (بيننا أنا مع عائشة جالستان) (٣٨) (فجالستان) حال، وكان حقه لو جاء على اللغة المشهورة أن يكون بالياء، لكنه جاء على اللغة الحارثية، ومنه قوله ؓ ((إني وإياك وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة))... ومنه قول الرازي (٣٩): طاروا غلاهن فسل غلاها واشدُ بمثنى حَقَبٍ حَقَّوْها)).

٣- (إن) تنصب الجزأين :-

الحديث: ((إن قعر جهنم لسبعين خريفاً))

إن الإشكال في هذا الحديث عند النحاة و شراح الحديث الذين نقل عنهم السيوطي هو مجيء اسم إن وخبرها منصوبين، والمعروف عنها، أنها تنصب الأول اسماً لها وترفع الثاني خبراً لها.

وذكر القرطبي (٥٦) صحة الرواية بالنصب.. ويكون نصبه من أحد ثلاثة أوجه:
أولها: أنه خبر كان مقدرة، أي: ياليتني فيها جذعاً، وهذا علي رأي الكوفيين، كما قالوا في قوله تعالى: ((انتهوا خيراً لكم)) النساء ١٧، أي: يكن خيراً لكم.
ومذهب البصريين أن (خيراً) انتصب بإضمار فعل دل عليه (انتهوا)، والتقدير: انتهوا وافعلوا خيراً.
وثانيها: أن تكون (ليت) عملت عمل تمنيت فنصبت اسمين كما قاله الكوفيون وأنشدوا عليه (٥٧):
ياليت أيام الصبا رواجعاً

وهذا فيه نظر.
وذكر ابن مالك في توضيحه (٥٨) في قوله (ياليتني): أن أكثر الناس يظن أن (يا) التي تليها ليت، حرف نداء، والمنادى محذوف، فتقدير قول ورقة على هذا: يا محمد، ليتني كنت حياً وتقدير قوله تعالى: ((ياليتني كنت معهم)) النساء ٧٣.

وقد ضعف ابن مالك هذا الرأي الذي ذكره، لأن قائل هذا أي: (ياليتني)، قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف، كقول مريم عليها السلام: ((ياليتني مت قبل هذا)) مريم ٢٣، ولأن الشيء يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعى فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته، كما حذف المنادى قبل أمر أو دعاء، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته، فإن الأمر أو الداعي يحتاجان إلى تأكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء واستعمل كثيراً حتى صار موضعه مبنياً عليه إذا حذف فحسن ذلك... بخلاف (ليت) فإن المنادى لم يستعمله العرب مثلها ثابتاً، فإدعاء حذفه باطل بخلوه من دليل فتعين كون (يا) التي تقع قبلها لمجرد التنبيه مثل (ألا) في نحو (٥٩):

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بواذٍ وحولي إذخرٌ وجليلٌ ...

٥- حذف خبر (ما) و (لا) النافيتين :-

الحديث: ((وما أحد أحب إليه المدح من الله)) نقل السيوطي (٦٠) في توجيه رواية الرفع والنصب لكلمة (أحـب) ، قول الكرماني، فقال: ((قـال الكرماني: (أحـب) بالنصب، وروي بـالرفع (المدح) فاعله، وهو مثل مسألة الكحل (ما من أحد أغير من الله). جوز ابن السـيد في (أغـير) الرفع والنصب. إن جعلت (ما) تميمية رفعت، أو حجازية نصبت. و (من) زائدة مؤكدة في الموضعين. ويجوز إذا فتحت الراء من (أغـير) أن يكون في موضع خفض على الصفة (لأحد) على اللفظ، وكذا يجوز إذا رفعت أن يكون صفة (لأحد) على الموضع، والخبر محذوف في الوجهين، أي: موجود)).

وحذف الخبر هنا يكون على ثلاثة أقسام: ممتنع وجائز وواجب. فالمتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئاً مقتصراً: (لا رجل)، فمثل هذا لا يعد كلاماً عند أحد من العرب، لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئاً ولا دليل على حذفه أي: الخبر لا من لفظ سابق ولا من قرينة حالية، بل يجب إثبات الخبر كقوله ﷺ ((لا أحد أغير من الله)) وقول الشاعر (٦١):

مضمرة، والتقدير عدت رواجع وتلفيهم أسداً، أي أن خبر الناسخ في الشواهد السابقة كلها محذوف،
من هذا يتبين لنا أن أصحاب الرأي الأول يجعلون خبر (إن) منصوباً وهي لغة قوم العجاج من تميم وقيل: هي لغة تميم عامة. وأما أصحاب الرأي الثاني فيكون معنى الحديث عندهم: إن بلوغ قعرها في سبعين خريفاً أي أن قعر مصدر فمرت البئر إذا بلغت قعرها، وسبعين ظرف، والخبر محذوف يكون في سبعين خريفاً.

ومما تجدر به الإشارة هنا في الكلام على هذا الموضوع فلا بد من ذكر تعليق الدكتور مازن المبارك وزميله في تحقيقه لكتاب مغني اللبيب، فقال عن هذا الحديث: ((ليست هذه الرواية في الصحاح ولا مسند أحمد، وفي الترغيب والترهيب: عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: ((لو أن حجر قذف في جهنم لهُوى سبعين خريفاً قبل أن يبلغ قعرها)). ثم قال: فلا حجة فيه إذن)).

وقد ردّ عليهما بأن هذا الحديث موجود في بعض كتب الصحاح وأكبر شاهد على هذا أنه في كتاب المسند الذي قام بإعرابه الإمام السيوطي، وأما أنه لا حجة فيه فقد تبين أنه فيه حجة، وأن أكثر رواياته بالنصب، وقد بينا في ذلك رأي العلماء ومنهم ابن مالك والنووي والسيوطي الذي نقل عنهم (٥٠).

٤- خبر (ياليتني) :-

الحديث: ((أول ما بدء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة... ياليتني فيها جذعاً)) نقل (٥١) السيوطي أقوال العلماء في توجيه رواية (جذعاً) بالنصب وبالرفع أيضاً، فقال: ((قال أبو البقاء (٥٢): كذا وقع في الرواية، والوجه: (جذع) لأنه خبر ليتني، ويضعف أن يكون (فيها) الخبر لقلة الفائدة، وهكذا هو في الشعر:

ياليتني فيها جذعٌ أحبُّ فيها وأضعُ (٥٣)

وللنصب وجبٌ وذلك أن يجعل (فيها) الخبر، و (جذعاً) حال، وتكون الفائدة من الحال)).

فيما أن الزركشي جعل المشهور فيه النصب، إما على الحال، والخبر مضمّر، أي: ياليتني فيها حي أو موجود كالجذع، وإما على أن (ليت) نصب الجزأين.

وأضاف الخطابي أنها منصوبة على خبر كان المضمرة، أي ياليتني أكون، لأن ليت شغل بالممكن.

وقال القاضي عياض: ((وهذا على طريقة الكوفيين)).

غير أن السهيلي (٥٤) جعل النصب فيها على الحال، وذلك إذا جعل (فيها) خبر ليت، والعامل في الحال ما يتعلق به الجار من الاستقرار. ومن رفع فالجار متعلق بما فيه من معنى الفعل، كأنه قال: ليتني شاب فيها.

وأضاف القاضي عياض أنه وقع للأصيلي الرفع وهو خلاف المشهور، لأن المشهور كما ذكره ابن بري عن أهل اللغة والحديث كأي عبيدة وغيره- (جذع) بسكون العين. ومنهم من يرفعه على أنه خبر.

وأما روايته بالنصب فيكون بفعل محذوف، أي: جعلت فيها جذعاً.

وضمير (فيها) راجع للنبوة أو الدعوة أو الدولة، كما قدره الزركشي ولكن عند النووي يكون تقديره: يعود على أيام النبوة ومدتها (٥٥).

الحجاز يقولون ((لا رجل أفضل منك)) بابطال عمل (لا) فيما بعدها الرفع إذ لم ينصب بعدها الخبر أخرى التميمي الذي لا يعمل بوجه ألا يعمل (لا) التي هي أضعف (٦٨) .

المبحث الثالث

الفاعل ونائب الفاعل والفعل

١- الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد (الباء):-
الحديث: ((وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ يَرْوَحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَّهُمْ يَأْتِيهِمْ لِحَاجَةٍ، فَيَقُولُونَ: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا)) .

ذكر السيوطي في توجيه رواية الفاعل المجرور بالباء الزائدة قول الكرمانى، فقال: ((قَالَ الكرمانى: الباء (بسارحة) زائدة في الفاعل، نحو: ((كفى بالله شهيداً)) الرعد ٤٣، وهو مفعول به بالواسطة، والفاعل مضمر، وهو الراعي بقرينة المقام إذ (السارحة) لا بد لها من الراعي، ورؤي (سارحة) بحذف الباء وفاعل (يأتينهم) إما الآتي أو الراعي أو المحتاج أو الرجل والسياق يشعر بذلك، وفي بعض المخرجات: يأتينهم رجل لحاجة تصريحاً بلفظ رجل..)).

وذكر ابن حجر أنه وقع في رواية الإسماعيلي (سارحة) بغير موحدة في أوله ولا حذف فيها، قوله: يأتينهم حاجة كذا فيه بحذف الفاعل أيضاً، والتقدير كما عند الكرمانى: الآتي أو الراعي أو المحتاج أو الرجل، قلت: وقع عند الإسماعيلي يأتي طالب حاجة. وأما النحاة فقد فرقوا في كتبهم بين الباء الداخلة على الفاعل من التي تدخل على المفعول، وذكروا شروطاً لكليهما وفيما يلي بيان ذلك، علماً أن الباء في الحالتين تكون زائدة، إضافة إلى أخواتها الأخرى من حروف الجر والتي تدخل على الفاعل أيضاً وهي (اللام) و(من)، ويكون فيها الفاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً. فأما الباء الزائدة فقد ذكرها ابن مالك (٦٩) وغيره وتكون زائدة في المواضع الآتية:-

١- زيادتها مع الفاعل

٢- زيادتها مع المفعول به .

٣- زيادتها مع مفعول (عرف) .

٤- زيادتها في الخبر المنفي .

وقد ذكر ابن مالك (٧٠) هذه المواضع والذي يهمنا من هذا في موضوعنا هو زيادة الباء في النوعين الأوليين فقط، وسيأتي ذكرها، فقال عند حديثه عن زيادة الباء مع الفاعل: ((وزيادة الباء مع الفاعل نحو: أحسن يزيد و)) (كفى بالله شهيداً)).. وقوله:

ألم يأتنيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد (٧١) ..

وزيادة الباء مع الفاعل كما حددها النحاة تكون واجبة، وغالبة، وضرورة، ومن الذي نحددوها بهذه الأنواع الثلاثة ابن هشام في كتابه المغني (٧٢) فقال: ((من معاني الباء: التوكيد وهي زائدة وزيادتها في ستة مواضع

أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو: أحسن يزيد في قول الجمهور: إن

وردد جازرهم حرفاً مُصرماً ولا كريم من ولدان مصبوح

و مصبوح عند سيبويه خبر (٦٢) . وزعم ابن الطراوة (٦٣) أنه يمكن أن يكون صفة، والخبر محذوف، أي: ولا كريم مصبوح في الوجود. ورد عليه بأن الشاعر يصف عامهم بالمحل، أي: ردد جازرهم حرفاً، أي: ناقة كالحرف، لضمورها. ومصرمة: صيرها مصرمة ضنائة بالبن لئلا يرضعا الفصيل إن كان فيها لبن، ثم قال ولا كريم مصبوح أي: ليس من كريم مصبوح. فإنما نفى أن يصبح الكريم، والنفي يتوجه على الخبر. وإنما كثر الحذف في الخبر بعد النفي لأمرين: الأول: أنها مشبهة في العمل بـ (إن)، وخبر (إن) النكرة يكثر حذفه.

والآخر: إن (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً. أما الجائز والواجب فحذف ما دل عليه دليل، كقولك (لا رجل)، لمن قال: هل في الدار من رجل؟ وكقولك للشاكي: لا بأس، تحذف (فيها) من الأول، و(عليك) من الآخر، فمثل هذا يجوز الحذف والإثبات عند الحجازيين، ولو ذكر لجاز عند الحجازيين وإلى ذلك أشار ابن مالك في الألفية بقوله (٦٤) :

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر

ولا يلفظ به عند التميميين ولا الطائيين، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً أو بشرط كونه ظرفاً فليس بمصيب... وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو: لا إله إلا الله. ومن حذفه دون إلا قوله تعالى ((قالوا: لا ضير)) الشعراء ٥٠ وقوله تعالى: ((ولو ترى إذ فوزعوا فلا فوت)) سبأ ٥١. (٦٥)

أما من نسب إليهم يلتزمون الحذف مطلقاً بشرط كونه ظرفاً سواء أكان زمان أم مكان، فقد أجاب سيبويه (٦٦) على ذلك من قبل، بقوله ((والذي بُني عليه في زمان أو مكان، ولكنك تضمروه وإن شئت أظهرته: لا رجل، ولا شيء، تريد: لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان. والدليل أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ، قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك، وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجل أفضل منك، كأنه قال: ما رجل أفضل منك، وهل من رجل خير منك؟ كأنه قال: هل رجل خير منك؟)) .

فذكر أبو حيان (٦٧) في هذا أن أصحابنا شرحه، أي قول سيبويه ((فقالوا: يريد أن الخبر لهذا المبتدأ في السؤال أو الجواب يكون زماناً أو مكاناً، أظهرته أو أضمرته، بحسب المبتدأ المنفي أو المسؤول عنه، إذ قد يكون شخصاً أو غيره، وقد يكون الخبر غير ظرف بدليل قول سيبويه بعد لا رجل أفضل منك، وإنما اقتصر أولاً على ذلك لأنه الأكثر ولأن الكلام عليه أدل. وقول سيبويه (لكنك تضمره) يعني: في جميع اللغات. وقوله (إن شئت أظهرته) يعني في لغة أهل الحجاز)).

وجه الدليل من ذلك أن بني تميم لم يعملوا (ما) البتة، وهي أقوى من (لا)، وإنما عملها الحجازيون، وإذا كان أهل

مذهب سيبويه وفي المبتدأ الذي هو حسبك وتزاد سماعاً
بكثرة في المفعول به نحو: (ألقى بيده) ونحو:
نحن بنو ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف
ونرجو بالفرج (٧٩)...)).

٢- الرفع على نائب الفاعل أو النصب على التشبيه بالمفعول به: الحديث ((إِنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي أُفْلِتَتْ نَفْسَهَا))

نقل السيوطي (٨٠) في توجيه رواية الرفع والنصب في
كلمة (نَفْسَهُ) قول العبري، إذ قال: ((قال: أبو
البيقاء (٨١): يجوز رفعه على أنه نائب عن الفاعل، كما
تقول: أذهبت نفسه، ونصبه على التشبيه بالمفعول كما
تقول: سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ)).

وقال في النهاية (٨٢): يُرَوَّى بِنَصْبِ (النفس) و برفعها، ففي
النصب: أفلتتها الله نفسها، فعدى إلى مفعولين، كما يقال:
أفلتته الشيء، واستلبته إياه، ثم بُنِيَ الفعل لما لم يسمى
فاعله، فتحول المفعول مضمراً وبقي الثاني
منصوباً، وتكون التاء الأخيرة ضميراً لـ (الأم) أي: أفلتت
هي نفسها.

وأما الرفع فيكون متعدياً إلى واحد أقامه مقام الفاعل
وتكون التاء لـ (النفس) أي: أخذت نفسها فلتة.

وقد رجح القاضي عياض (٨٣) رواية النصب بقوله: (و)
أكثر روايتنا بالنصب)).

فيما ذهب الكرمانى (٨٤) إلى أن (نفسها) نصبت على
التمييز، أو مفعول ثان بمعنى سلبت.

وكنا قد بينا هذه الآراء في بحث سابق لنا (٨٥) حول مجي
التمييز معرفاً، وقد ذكر النحاة منهم ابن مالك آراء متعددة
في هذه المسألة منها: النصب على التشبيه
بالمفعول، والنصب على نزع الخافض، إضافة إلى الرفع
على مالم يسمى فاعله. وفيما يلي تفصيل هذا الجانب من
المسألة:

ذكر ابن مالك (٨٦) أن العرب تقول: غُبِنَ فلان رأيه،
وَوُجِعَ بطنه، وهذه فيها توجيهات متعددة عند النحاة:

الأول: أن تجعل الإضافة فيه معنوية الانفصال وبحكم
بتكرير المضاف، كما فُعلَ بقولهم: كم ناقة و فصيلها لك،
فَقَدِرَ كم ناقة و فصيلاتها ...

التوجيه الثاني: أن يُنصَبَ رأيه، و ما كان مثله مفعولاً به
بالفعل الذي قبله مضمناً معنى فعل متعد كائنه قيل: شكا
بطنه ورأسه؛ وبهذا قال بعضهم: في (سفه نفسه)، أن
معناه: اهلك نفسه.

التوجيه الثالث: أن تنصب رأيه و ما كان مثله بإسقاط
حرف الجر، كائنه قيل: غُبِنَ في رأيه، و وَجِعَ في بطنه،
وَأَلِمَ في رأسه، ثم أسقط حرف الجر فتعدى الفعل فنصب

التوجيه الرابع: أن ينصب رأيه و ما كان مثله على التشبيه
بالمفعول به، وحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي، كما
حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدي، في قولهم: هو
حسن وجهه والوجه، و غُبِنَ رأيه والرأي، و وَجِعَ بطنه
والبطن.

الأصل، أحسن زيد بمعنى: إذا حسن، ثم غيرت صيغة
الخبر إلى الطلب وزيدت الباء إصلاحاً للفظ، وأما إذا قيل
بأنه أمر لفظاً ومعنى وإن فيه ضمير المخاطب
مستتر، فالباء معدية مثلها في (أمرر يزيد).

والغالبية في فاعل (وكفى بالله شهيداً) (النساء ٧٩) وقال
الزجاج (٧٣): دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتف)، وهو من
الحسن بكان ويصححه قوله: اتق الله امرؤ فعل خيراً يثب
عليه، أي: ليتق وليفعل، بدليل جزم (يثب)، ويوجب
قولهم: (كفى بهند) بترك الباء، فإن احتج بالفصل فهو
مجوز لا موجب بدليل (وما تسقط من ورقة وما تخرج
من ثمرة)، فإن عورض بقولك: أحسن بهند، فالتاء لا تلحق
صينغ الأمر، وإن كان معناها الخبر.

وقال ابن السراج (٧٤): الفعل ضمير الاكتفاء، وصحة
موقفه على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول
الفارسي والرماني، أجاز: (مروري بزيد حسن وهو بعمر
قبيح) وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف وغيره، ومنع
جمهور البصريين إعماله مطلقاً ولا تزداد الباء على
فاعل (كفى) التي بمعنى (أجزأ وأغنى)، ولا التي
بمعنى (وفى).

والضرورة كقوله:

ألم يأتك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد
((.

فضلاً عن هذا ذكر السهيلي (٧٥) أن الباء لا تزداد في
الحقيقة في قوله تعالى: (وكفى بالله شهيداً)، وضابط ذلك
عنده هو أن الباء متعلقة بما تضمنه الخبر من معنى الأمر
بالاكتفاء؛ لأنك إذا قلت: (كفى الله)، أو (كفاك زيد) فما تريد
إن يكتفي هو به، فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى
الأمر، فدخلت الباء لهذا السبب فليست زائدة في
الحقيقة، وإنما هي كقولك: (حسبك بزيد)، ألا ترى أن
(حسبك) مبتدأ وله خبر.

كذلك في الحديث النبوي الذي ذكرناه في توجيه
كلمة (يسارحة)، بأن الباء زائدة، ولا بد لها من الراعي
فقدروا الراعي أن يكون هو الفاعل المضمَر.

وذكر ابن مالك أن (الباء) تزداد أيضاً مع المفعول به
وضابطها عنده قوله: ((وزيادتها مع المفعول نحو: (ولا
تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)) البقرة ١٩٠ و ((هزي إليك بجدع
النخلية)) مريم ٢٥ و فليمدد بسبب إلى
(السماء)) الحج ٥ و (ومن يرد فيه بإلحاد) الحج ٢٥.

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر (٧٦):
شهيدى سويد والفوارس حوله وما ينبغي بعد ابن
قيس بشاهد
ومثله (٧٧):

فلما رجت بالشرب هزلها العصا شحيح له عند
الإزاء فهم (...))

غير أن الرضي (٧٨) ذكر أن حكم زيادة الباء مع الفاعل
ومع المفعول أنها تكون قياسية وتكون سماعية وتكون
شاذة فقال: ((وتزداد الباء في مفعول (علمت وجهلت
وسمعت وتيقنت وأحسست)، وقولهم: (سمعت بزيد
وعلمت به) أي: بحال زيد على حذف المضاف.

وتزداد قياساً أيضاً في المرفوع في كل ما هو فاعل
(كفى) وتصرفاته، وفي فاعل (فعل) في التعجب على

قلت: في بعض روايات البخاري: (لوددت) بإثبات اللام، فعلم أن حذفها من تصرف الرواة)).

فيما ذهب ابن حجر (٩٣) إلى تقدير معنى الحديث بلفظ (ولو وددت أني أقتل) بحذف القسم وهو مقدر لما بينته هذه الرواية فظهر أن اللام لام القسم وليست بجواب لولا، فضلاً عن ذلك أن بعض الشراح فهم أن قوله (لوددت) معطوفة على قوله (ما قعدت) فقال يجوز حذف اللام وإثباتها من جواب لولا ... وتقدير الكلام يصبح على هذا عنده لولا أن أشق على أمتي لوودت أن أقتل في سبيل الله ثم شرع يتكلف استشكل ذلك والجواب عنه وقد بينت الرواية أنها جملة مستأنفة وأن اللام جواب القسم، ثم النكتة في إيراد هذه الجملة عقب تلك هو إرادة تسليية الخارجين في الجهاد عن مرافقته لهم .

إلا أن ابن هشام (٩٤) ذهب إلى أن لام القسم تدخل على الفعل الماضي المقرون بقدر وهذا مذهب الجمهور، لأن (قد) تقرب الماضي من الحال، فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالفه في ذلك خطاب بن يوسف الماردي ومحمد بن مسعود الغزني بأنها لا تدخل على الماضي مطلقاً لا مع (قد) ولا خالياً عنها، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل وإذا دخلت فاللام جواب لقسم محذوف، وأجازها الزجاج أيضاً على نحو (إن زيدا أقام) على أنها لام جواب قسم محذوف، أما الكوفيون فأجازوها على أن تكون خالية من قد، وأجازها الكسائي على إضمار (قد) (٩٥).

من هذا يظهر لنا أن الروايتين في الحديث النبوي التي ذكرهما السيوطي أجازها النحاة من قبل فالرواية الأولى التي يكون فيها الماضي خال من اللام ومن (قد) كانت على رأي الكوفيين والكسائي .

وأما على الرواية الثانية فهي بإثبات اللام على أنها لام جواب قسم محذوف، كانت على مذهب البصريين ووافقهم فيها الزجاج ومحمد بن مسعود الغزي وخطاب بن يوسف الماردي .

٤ - تصب الفعل بلام كي :-

الحديث: ((قوموا فلأصل لكم))

نقل السيوطي (٩٦) قول ابن مالك في رواية النصب بحذف الياء وثبوتها في الحديث النبوي المذكور، فقال: ((قال ابن مالك (٩٧): يروى قوله (فلأصل) بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة، واللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي، والفعل بعدها منصوب ب(أن) مضمرة، وأن الفعل في تأويل مصدر مجرور، واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير: قوموا فقيامكم لأصلي لكم.

ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا، واللام عند حذف الياء لام الأمر، ويجوز فتحها على لغة سليم وتسكينها بعد الفاء والواو وثم على لغة قریش، وحذف الياء علامة الجزم، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل الاستعمال، ومنه قوله تعالى: (ولنحمل خطاياكم) العنكبوت ١٢ .

وأما في رواية من أثبتت الياء ساكنة فيحتمل أن تكون اللام لام كي، وسكنت الياء تخفيفاً، وهي لغة مشهورة، أعني تسكين الياء المفتوحة ومنه قراءة الحسن: (وذروا ما بقي من)

إلا أن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذ في الأفعال مطرد في الصفات؛ وإنما كان الأمر كذلك لوجهين:

الأول: إن الصفة اللازمة تساوي الصفة المتعدية في عمل الجر بالإضافة بعد رفعها ضميراً، والجر أخو النصب وشريكه في الفضلية، فجاز أن يساويها في استبدال النصب الجر، والفعل بخلاف ذلك .

الأخر: إن المنصوب على التشبيه بالمفعول به لو حكم باطراده في الفعل اللازم، كما حكم في اطراده في الصفة اللازمة، لم يتميز لازم الأفعال من متعديها، بل كان اللازم يظن متعدياً، ولا يعرف مثل ذلك إذا كان النصب على التشبيه بالمفعول به مقصور الاطراد على الصفات شاذ في الأفعال؛ فان في ذلك إشعاراً مبيناً الفرق بين المتعدي واللازم؛ ومما شذ وروده في الفعل ما في هذا الحديث من قول راويه (إن امرأة كانت تهراق الدم) (٨٧)، أراد تهراق دماؤها، وأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب (الدم) على التشبيه بالفعل أو على التمييز وإلغاء الألف واللام؛ ويجوز أن يكون تهريق ثم فتح الراء وقلب الياء ألفاً، لأنه فعل ما لم يُسم فاعله على لغة طيء، كما قال شاعرهم (٨٨):

تستوقد النبل بالحضيض ونصد طاد نفوساً

بُنت على الكرم

وقول الآخر (٨٩):

أ في كل عام ماتم تبعثونه

ثوبتموه وما رضا

أراد في الأول بُنيت، وفي الثاني رضي، إلا أن المشهور من لغة طيء أن يفعل هذا بلام الفعل لا بعينه، وحرف العلة في (تهراق) عين، فمعاملته معاملة اللام على غير المعهود .

ومن المنصوب على التشبيه بالمفعول به قوله تعالى (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا) (القصص ٥٨)، ويحتمل أن يكون تمييز على تقدير الانفصال والتكثير، ويحتمل أن يكون منصوباً على إسقاط حرف الجر، ويحتمل أن يكون الأصل بطرت مدة معيشتها، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية.

٣ - الفعل الماضي واقع جواب قسم عارياً من قد واللام:-

الحديث: ((والذي نفسي بيده وددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل، ثم أحيأ فأقتل))

ذكر السيوطي (٩٠) في توجيه رواية الفعل الماضي في هذا الحديث، قول ابن مالك (٩١) فقال: ((قال ابن مالك: فيه شاهد على وقع الفعل الماضي جواب قسم، عارياً من (قد واللام)، دون استطراد، وفيه غرابة، لأن ذلك لا يكاد يوجد في ضرورة أو في كلام مستطال .

فمن الوارد في ضرورة قول الشاعر (٩٢):
تائه هان على السائل ما دَهَبَتْ به نفوسٌ أبْتُ إلا
الهُوى ديناً

ومن الوارد في كلام مستطال، قوله تعالى: ((والسما ذات البروج)) إلى قولـه ((قَتَلَ أَصْحَاب (الأخود)) البروج ٤-١ .

٥ - نصب الفعل (بـ) (إن): -

الحديث: ((كانت لي بئر في أرض ابن عم لي فقال لي: شهودك قلت: يا رسول الله إن بـ يحلف)).

نقل السيوطي (١٠٥) قول السهيلي في توجيه الفعل المسبوق بـ (إن)، فقال: ((قال السهيلي (١٠٦): هو بالنصب لا غير لأنه صدر بـ (إن)، ولا تلغى إذا صدرت)).

وأما على الرواية الثانية وهي بإلغاء عمل (إن) ورفع الفعل بعدها فقد نقل السيوطي قول الزركشي، فقال: ((قال الزركشي (١٠٧): وكلام ابن خروف في شرح سيبويه يقتضي أن الرواية بالرفع، فإنه قال: من العرب من لا ينصب بها مع استيفاء الشروط)).

وأضاف السهيلي (١٠٨) في أماليه إلى كلامه هنا قوله: ((فإن صحت الرواية ففي الكلام حذف تقديره: إذا هو يحلف، وكذلك (إذا لا يختارنا)))).

غير أن العيني (١٠٩) ذكر في شرحه نقلاً عن الكرمانى أن الفعل (يحلف) يكون بالنصب، لأن كلمة (إذا) حرف جواب وجزاء ينصب الفعل المستقبل، مثل ما يقال: أنا أبئك، فيقول: إذا أكرمك، وأضاف إلى هذا إنما قال بالنصب لا غير لأنها تصدرت فيتعين النصب بخلاف ما إذا وقعت بعد الواو والفاء فإنه يجوز الوجهان ...

وعند استقراء كتب النحو حول نصب (إن) الفعل المضارع أو لا، نجد أنها عند النحويين تنصب الفعل المضارع بشروط وهي أن تكون حرفاً معناه الجواب والجزاء، ولا يصحب إلا جملة وهي جواب شرط مذكور، وتنصب الفعل المضارع المستقل بشرط كونها مصدرة أو في حكم المصدرة أو توسط بينها وبين الفعل بيمين وقد أشار ابن مالك إلى هذه المعاني فقال (١١٠): ((إن) تنصب المضارع المراد استقباله، لا المراد به الحال، لأن المراد به الحال لا بد من رفعه بعدها، نحو قولك قال أحبك: (إن أظنك صادقاً)).

ولا تنصبه وهو مستقبل إلا إذا صدرت الجملة بها، أو كانت في حكم المصدر بها، واتصل بها الفعل، أو توسط بينهما يمين نحو قولك لمن قال أزر: (إن أكرمك)، و(إن والله أكرمك) فالقسم لا يعد هنا حاجزاً، كما لم يعد حاجزاً بين المضاف والمضاف إليه كقول بعض العرب: (هذا غلام والله زيد) فأضاف الغلام إلى (زيد) ولم يعتد بوقوع القسم بينهما حكى ذلك الكسائي)).

وقال ابن مالك (١١١) مبيناً أن (إن) لا تصحب إلا جملة شرط مذكور أو مقدر بـ (إن): ((إن حرف معناه الجواب والجزاء، فلا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذكور كقولهم: (إن تأتني إذن أتيك)، أو مقدر بـ (إن) إلا فيما بعدها اللام، وقال الفراء (١١٢): إذا رأيت بعد (إن) اللام، فقبلها (لو) مقدرة، نحو (وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق) المؤمنون ٩١ و(وإن لاتخذنوك خليلاً) الاسراء ٧٣ و(وإن لأذقنك) الاسراء ٧٥ والتقدير: لو كان معه إله لذهب، ولو فعلت لاتخذوك خليلاً، ولو ركنك لأذقنك.

ولا تلزم صدر الجواب بل تأتي وسطاً و آخراً نحو: أنا أفعل (إن)).

فيما سبق ذكرنا شروط عمل (إن) التي تنصب الفعل المضارع بعد استيفائها للشروط المذكورة، ولكن ذكر

الربا البقرة ٢٧٨ وقريء (فَنَسِيَ) (٩٨) طه ١٥٥ و(ثاني اثنين) التوبة ٤٠ بالسكون.

ويحتمل أن تكون اللام لام الأمر، وتثبت الياء في الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قبل (٩٩) ((إنه من يتقى ويصبر) يوسف ٩٠)).

وقال الزركشي (١٠٠): قال ابن السيد: يرويه كثير من الناس بالياء، ومنهم من يفتح اللام ويسكن الياء ويتوهمونه قسماً، وذلك غلط لأنه لا وجه للقسم، ولو كان لقال: لأصلي، بالنون، وإنما الرواية الصحيحة (فأصل) على معنى الأمر إذا كان للمتكلم والغائب كان اللام أبداً، وإذا كان للمخاطب كان بلام وغير لام.

وخلاصة القول أن حذف الياء من (فأصل) من الحديث هي رواية الأصيلي، وتكون على خمسة أوجه (١٠١):

الأول: بحذف الياء، فتكون اللام لام الأمر.

الثاني: بإثبات الياء، فتكون اللام للأمر، إجراء للمعتل مجرى الصحيح، كقراءة قبل (إنه من يتقى ويصبر).

الثالث: اللام للتعليل، والفعل منصوب في حال فتح الياء، الرابع: اللام للتعليل أيضاً، والياء ساكنة تخفيفاً، وتسكين الياء المفتوحة لغة مشهورة.

واللام التي للتعليل تسمى لام كي والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة، واللام و مصحوبها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فقوموا فقيامكم لأصلي لكم، واستبعد السهيلي (١٠٢) هذا الرأي على رواية (لأصلي لكم) بلام كي، إلا على مذهب من رأى زيادة الفاء وهو رأي الأخفش ويونس فإذا كانت كذلك فالفاء ملغاة على رأيهما، أي: قوموا لأصلي.

الخامس: اللام مفتوحة على لغة سليم فتكون للقسم، والفعل مبني على الفتح، ونون التوكيد محذوفة، والتقدير: لأصلي. وقل السهيلي (١٠٣) في الكلام انفراد اللام في التأكيد والقسم بدون النون، ثم أضاف قائلاً: ((إن صحت الرواية فليس يبعد في القياس كل البعد أن تقول: ليقوم زيد، أي: لقائم زيد، فتوقع الفعل موقع الاسم، كما توقع الاسم موقع الفعل، وتعلمه عمله)).

وبعد فقد ذكر ابن مالك أن أمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح لكنه قليل في الاستعمال، ويبين تفصيل الاستعمال من عدمه ما يلي:

أن اللام تكون هي لم الأمر على معنى المتكلم والمخاطب، ويكون جزم اللام لفعل المتكلم المبني للمعلوم جائز في النشر ولكنه قليل كما في الحديث المذكور على رواية الجزم نحو (قوموا فأصل لكم)، ومنه أيضاً قوله تعالى: (وَلَنَعْمَلَنَّ خَطَايَاكُمْ) العنكبوت ١٢؛ وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب، ومنه قراءة يعقوب وأبي وأنس (١٠٤) قول الله تعالى: (فبذلك فلتفرحوا) يونس ٥٨؛ والاستعمال الكثير للأمر باللام إنما يكون في الغائب.

وأما إذا كان مرفوع فعل الطلب فعلاً مخاطباً استغنى عن اللام بصيغة الأمر، وتجب اللام إن انتقلت الفاعلية، نحو (لَتُعَنَّ بحاجتي) أو انتفى الخطاب، نحو: (ليقم زيد).

يجيء بأمر تكرهونه) فالنصب فيه بعيد، وله وجيه، وهو أن ينتصب بمعنى أن، كما قال (١٢٠):

ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغي أن أشهد الذات: هل أنت مخلدي؟

روى: أحضر وأحضر، على معنى: أن أحضر، ومن رفع فذلك المعنى يريد؟).

وأضاف أيضاً حكاية عن سيبويه بهذا المعنى فقال: ((حكى سيبويه (١٢١): (مره يحفرها) وقدر فيه الرفع من وجهين، أحدهما: الحال، أي: مره حافراً لها، فيكون الأمر متوجهاً إليه في هذه الحال.

والثاني: مره أن يحفرها، ثم حذفت (أن) وبقي معناها دون عملها، لأن يقبح أن تعمل مضمرة، وإن فجا ذلك..))

وأما على رواية الجزم فقال السهيلي (١٢٢): ((وَأما الجزم في قوله (لا يجيء)، فهو عندي على النهي، كما تقول: لا يجذ عليك ولا يشتمك عمرو، وأوقعت النهي على المسبب، وأنت تريد السبب، أي لا تتعرض لموجدته وشمته وعلى نحو هذا قرئ (١٢٣) (لا تقتروا على الله كذباً فيسحقكم) طه ٦١ بالعطف، أي: لا تقتروا ولا يسحقكم وعطف النهي، والنهي الثاني نهى عن التعرض للسحت)).

وأضاف وجهاً آخر إلى ما تقدم وهو أن تكون (لا) نفياً فيكون الجزم على جواب النهي، من قوله (لا تسأله)، كما ينجزم على جواب الأمر في الحديث (١٢٤): ((خللوا بين أصابعكم لا يخلها الله بالنار))، تقديره: إن تخلوا لا يخلها الله فهذا جزم في جواب الأمر، وأما جزم على جواب النهي فقولك: لا تدن من الأسد تسلم تقديره: إن لا تدن تسلم. ومنع النحويون: لا تدن من الأسد يأكلك، لأن التقدير: إن لا تدن منه يأكلك، لا بد أن تقدر (لا) مع (إن)، لأنه نهى فيفسد المعنى حينئذ، وهذا الحديث لا يفسد المعنى على أصلهم، لأنه لو قال: إن لا تسأله لا يجنكم بأمر تكرهونه، صح المعنى الذي أراده، لأن معناه إن لا تسأله تسلموا منه.

وجوز السهيلي ما منعه النحاة من قولك: لا تدن من الأسد يأكلك، لأنه وجد في حديث أحد قول أبي طلحة (١٢٥): ((يا رسول الله، لا تطاول بصبك سهامهم)) فلو قدرت هذا: إن لا تطاول يصبك، كان محالاً، وهو الذي منعه النحويون إلا على استقباح، وقد ذكره سيبويه (١٢٦) واعترف بقبحه، ولكنه يخرج على أن تضمراً فعلاً يدل عليه النهي، كأنه قال: إن تطاولت يصبك سهم من سهامهم، أو يكون منجزاً على نهى آخر، كأنه قال: لا يصبك، واستغنى بالنهي الأول، فالأوجه الثلاثة جائزة في الحديث المذكور على أصول النحويين (١٢٧).

وخلاصة القول أن الفعل المضارع بعد (لا) في الحديث المذكور أنفاً يجوز فيه ثلاثة أوجه:

الأول: الجزم على جواب النهي والتقدير: لا تسأله لا يجيء بمكره.

الثاني: النصب على معنى: لا تسأله، وفيه (أن) ناصبة و(لا) زائدة وهو على مذهب الكوفيين والنصب فيه بعيد عند السهيلي لأنه على معنى (أن).

الثالث: الرفع على القطع، أي: فيه شيء تكرهونه ورفع (لا) يجيء (على الاستئناف).

السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه أنها لا ينصب بها، والنصب يكون بأن مضمرة فقال (١١٣): ((روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا ينصب شيء من الأفعال إلا بـ(أن) مظهرة أو مضمرة في (كي) ولن وإذن وغير ذلك.)) ورد عليه ابن مالك بقوله (١١٤): ((وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بـ(أن) مضمرة، لجواز أن تكون مركبة مع (إذن) التي للتعليل، و(أن) محذوفاً همزتها بعد النقل على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن)، والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة، وانتصاب المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة، لأنه لا يستقيم إلا على أن يكون ما بعد (إذن) على تأويل مبتدأ لازم حذف خبره، أو (إذن) قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ، وأصلها (إذا) فقطعت عن الإضافة وعوض عنها بالتثنية، وكلاهما في غاية من التكلف، والقول بأن (إذن) مركبة من: (إذن) (وأن) أسهل منه.))

وبين سيبويه معنى (إذن) فقال (١١٥): ((هذا باب (إذن)... وأعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة، وكذلك قولك: إذن أجيبك، وإذن أتيتك ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيبك، والقسم ههنا بمنزلة في (أرى) إذا قلت: أرى والله زيداً غافلاً، ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذن)، لأن (إذن) أشبهت (أرى)، ففي الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء، وهي تلغى وتقدم وتأخر، فلما تصرف هذا التصرف اجترأوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين.))

وبين أبو علي الفارسي شروط النصب بـ(إذن) فقال (١١٦): ((مما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضم (إذا) وإنما تعمل في الفعل إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلاً، وذلك أني قول القائل: أنا أكرمك وفتقول: إذن أجيبك، فإذا اعتمدت بالفعل على شيء قبلها رفعت، وذلك قولك: أنا إذن أكرمك، ترفع لأن الفصل معتمد على الابتداء الذي هو أنا.))

٦- (لا) الجازمة على جواب النهي :

الحديث: ((إن اليهود قالوا: سلوه في الروح، فقال بعضهم: لا تسأله، لا يجيء فيه بشيء تكرهونه))

ذكر السيوطي في كتابه توجيه رواية الفعل بعد (لا) الناهية الجازمة، فقال (١١٧): ((في التنقيح للزركشي قال السهيلي: النصب فيه بعيد أنه على معنى أن، ويجوز الجزم على جواب النهي نحو: لا تدن من الأسد تسلم.

وقال الكرمانى: (لا يجيء) بالرفع، استئناف، والمعنى على الجزم أيضاً صحيح، بمعنى: إن لا تسأله لا يجيء بمكره.

وقال ابن حجر (١١٨): هو في روايتنا بالجزم على جواب النهي، ويجوز النصب، والمعنى: لا تسأله خشية أن يجيء منه شيء ويجوز الرفع على الاستئناف.))

وعندما نعود إلى كتاب السهيلي (١١٩) نجده يذكر هذه المسألة كما يلي: ((وَأما حديث اليهودي: (لا تسأله لا

المبحث الرابع المنصوبات

١- النصب على المفعول به:

الحديث: ((أَنَّ اللَّهَ سَبْعًا كَسِبَ يَوْسُفَ))
اللهم سبعا كسب يوسف

نقل السيوطي (١٢٨) قول ابن مالك في توجيه رواية (سبعا) بالنصب والرفع، فقال: ((قال ابن مالك (١٢٩): رُوِيَ (سبعا) بالنصب و (سبعا) بالرفع والنصب فيه هو المختار، لأن الموضع موضع فعل الدعاء، فالاسم الواقع فيه بدل من اللفظ بذلك الفعل، فيستحق النصب والتقدير في هذا الموضع المخصوص: (اللهم ابعث عليهم سبعا) أو سلط عليهم سبعا) والرفع جائز على إضمار مبتدأ، أو فعل رافع.))

غير أَنَّ الكرمانى (١٣٠) ذكر أَنَّ (سبعا) مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف، أي: البلاء المطلوب نزوله سبع سنين. أو مبتدأ خبره محذوف، أي: سبع كسب يوسف مطلوب، أو بإضمار فعل، نحو: لَتَكُنْ سَبْعٌ، وكان تامة، أو منصوب بتقدير فعل، نحو: أجعل سنهم سبعا، أو لتكن سبعا واختار ابن حجر (١٣١) ما ذهب إليه ابن مالك في اختيار رواية النصب ولم يذكر رواية للرفع في مصنفه بقوله: ((اللهم سبعا) منصوب بفعل تقديره: أسألك أو سلط عليهم...))

٢- بين الاستثناء والحال:

حديث الطاعون: ((إِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا، لَا يَخْرُجُكُمْ إِلَّا فَرَارًا مِنْهُ))

نقل السيوطي (١٣٢) في توجيه رواية المستثنى (فراراً) قول النووي بالرفع والنصب، فقال: ((قال النووي (١٣٣): رُوِيَ (إِلَّا فَرَارًا) بالرفع والنصب، وكلاهما مشكل، لأن ظاهره المنع من الخروج لكل سبب إلا للفرار، وهذا ضد المراد، وقد قال بعضهم: لفظة (إِلَّا) هنا غلط من الراوي، وصوابه حذفها كما هو المعروف في الروايات. ووجه طائفة النصب فقالوا: حال، وكلمة (إِلَّا) لا يجاب لا للاستثناء وتقديره: لا تخرجوا إذا لم يكن خروجكم إلا فراراً منه.))

لكننا عندما نعود إلى شرح النووي على صحيح مسلم نجد يقول في توجيه كلمة (إِلَّا فَرَارًا) من الحديث النبوي المذكور: ((قوله في رواية أبي النضر (لا يخرجكم إلا فراراً منه) وقع في بعض النسخ (فرار) بالرفع وفي بعضها (فراراً) بالنصب، وكلاهما مشكل من حيث العربية والمعنى وهذه الرواية ضعيفة عند أهل العربية مفسدة للمعنى لأن ظاهرها المنع من الخروج لكل سبب إلا للفرار فلا منع منه وهذا ضد المراد.

وقال جماعة: إِنَّ لفظة (إِلَّا) هنا غلط من الراوي والصواب حذفها كما هو معروف في سائر الروايات.)) (١٣٤) وأضاف القاضي عياض: أن بعض محققي العربية خرج لرواية النصب وجهاً فقال: هو منصوب على الحال، وقال (إِلَّا) هنا للإيجاب لا للاستثناء وتقديره: لا ترجوا إذا لم يكن خروجكم إلا فراراً منه والله أعلم (١٣٥)

وذكر العيني (١٣٦) وجهاً آخر في (إِلَّا) فقال: ((وقيل: عنها زائدة كما في قوله تعالى (ما منعك أن لا تسجد) الأعراف ٢١ أي: ما منعك أن تسجد.))

وأشار ابن مالك إلى أن (إِلَّا) المركبة من (لا وأن) وهو قول الفراء عزاه إلى السيرافي وهو قول فاسد، من وجوه الأول: أنه مبني على إدعاء التركيب، ولا دليل عليه. والثاني: أنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذي كان قبله لأن المعنى قد تغير معه وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير الحكم معه، والثالث: أنه لو صح التركيب منه لم يلزم نصب ما ولى إلا في موضع ما ولكن غير النصب به أولى قبل التركيب، والرابع: لو صح التركيب وكون المنصوب منصوباً ب (إِلَّا) بأن على حد نصبه بأن لوجب أن لا يتم الكلام بالمنصوب مقتصراً عليه كما لا يتم بعد إن؛ عزا السيرافي مذهباً خامساً إلى الكسائي وضعفه ابن مالك، لأنه مبني على إدعاء تقدير ما لا دليل عليه، ولا حاجة إليه. ولو أنه سلم تقدير (أن) يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها؛ لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر فيجعل الذي عمل فيه عاملاً فيما قدرت من أجله ويستغنى عنها. وأيضاً لو كانت (أن) مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصراً عليه، كما لا يتم به إذا ذكرت؛ لأن العامل إذا حذف لا يختصر عمله (١٣٧).

٣- المستثنى (صفة):

الحديث: ((مَا لِلشَّيَاطِينِ مِنْ سَلَاحٍ أَبْلَغَ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ النَّسَاءِ إِلَّا الْمُتَزَوِّجُونَ))

ذكر السيوطي (١٣٨) في توجيه المستثنى في هذا الحديث قول العكبري فقال: ((قال أبو البقاء (١٣٩): (أبْلَغَ) يجوز أن يفتح ويكون في موضع جر صفة لسلاح على اللفظ وأن يرفع صفة له على الموضع، لأن (من) زائدة ومثله قوله تعالى (مالك من إله غيره) الأعراف ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، يقرأ بالرفع والجر. وأما قوله (إِلَّا الْمُتَزَوِّجُونَ) هكذا وقع في هذه الرواية بالرفع، والأشبه أن يكون منصوباً لأنه استثناء من غير نفي، ووجه الرفع أن يكون على الاستثناء والاستثناء منقطع، أي: لكن المتزوجون مظهر.))

وذكر ابن مالك في توضيحه (١٤٠): أن حق المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكماً معناه بما بعده، فالمفرد نحو (الأخلاء بعضهم لبعض عدوٌ إلا المتقين) الزخرف ٦٧، أو المكمل معناه لما بعده نحو (إنا لمنجسهم أجمعين إلا امرأته كانت من الغابرين) الحجر ٦٠، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد اغفلوا وروده مرفوعاً بالأبتداء ثابت الخبر ومحذوفه، فمن الثابت الخبر قول عبد الله بن قتادة: (أحرموا كلهم إلا قتادة لم يحرم)، فإلا بمعنى (لكن) و (أبو قتادة) مبتدأ، و (لم يحرم) خبره، ونظيره في كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمر (١٤١): (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأك إنه مصيبيها ما أصابهم) هود ٨١، و (امرأتك) مبتدأ والجملة بعده خبر، ولا يصح أن يجعل (امرأتك) بدلاً من (أحد)، لأنها لم تسر معه، فيتضمنها ضمير المخاطبين، ودل على أنها لم تسر معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله الذين أمر

وفي لفظ آخر أمر بقتل (الأبتر وذي الطفتين) بالوجه، و(ذي) معطوف على لفظ (الأبتر)، ويروى ب(ذو) بالواو عطفاً على موضع الأبتر والتقدير: أمر بان يقتل الأبتر وذو الطفتين.)) وأشار ابن مالك (١٤٨) إلى حكم المستثنى بالإلا إذا ذكرت المستثنى منه وهو الإطلاق والمقصود بالإطلاق عنده الموجب وغير الموجب والغرض منه هو تبيين المشاركة بين النصب والبدل؛ فقال: ((إذا كان المستثنى بالإلا متصلاً، فاخر الكلام على المستثنى المنقطع، فإن النصب فيه راجح و واجب، وكذلك المستثنى المقدم، لذلك قلت متصلاً مؤخراً قيدت المستثنى منه المجوز فيه والنصب البديل بالمشتمل عليه نهى أو معناه أو نفي صريح احترازاً من الموجب نحو ذهبوا إلا زيداً، وستظفرون إلا عمراً، وقلت المشتمل عليه ولم أقل الكائن معه ونحو ذلك تنبيهاً على أن النهي أو النفي قد يوجد ولا يكون له حكم، لكونه منقوضاً نحو: لا تأكلوا إلا اللحم إلا زيد، وما شرب أحد إلا الماء إلا عمر فإن هذا وأمثاله بمنزلة ما لا نهى فيه، إذ المراد كلوا اللحم إلا زيداً و اشربوا الماء إلا عمراً...)) ثم ذكر ابن مالك بعد ذلك أنه أشار إلى المشتمل عليه نهى أو معناه قول عائشة رضي الله عنها (نهى عن قتل جنان البيوت الأبتر وذو الطفتين) فإنه محمول على تقدير: لا يقتل جنان البيوت إلا الأبتر، والنفي صريح ظاهر.

الهوامش

- (١) تاريخ آداب العرب: ٢٨٧/٢
- (٢) عقود الزبرجد: ٩٤/١
- (٣) إعراب الحديث النبوي: ٦٤ وينظر: عقود الزبرجد: ٩٤/١
- (٤) شرح ابن عقيل: ١٨٩/١
- (٥) التذييل والتكميل: ٢٧٣/٣
- (٦) المصدر نفسه
- (٧) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٣/١
- (٨) كتاب سيبويه: ١٢٧/٢-١٢٨ وينظر التذييل والتكميل: ٢٧٣/٣
- (٩) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٧٣/٣
- (١٠) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٣/١
- (١١) البيت لرجل من الطائيين، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٣/١ والتذييل والتكميل: ٢٧٤/٣ و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٩٥/١
- (١٢) البيت لزهير بن مسعود الضبي، كما في المصادر السابقة
- (١٣) التذييل والتكميل: ٢٧٥/٣ وينظر شرح ابن عقيل: ١٩٥/١
- (١٤) عقود الزبرجد: ١٨٤/١
- (١٥) المصدر نفسه
- (١٦) أمالي السهيلي: ٨٧-٨٨، وينظر: فتح الباري: ٢٥٣/٥ وعقود الزبرجد: ١٨٥/١
- (١٧) المسند: ٤٥/١
- (١٨) المصدر نفسه: ٣٩٤/٢
- (١٩) المصدر نفسه: ١٢٦/٣
- (٢٠) ٢٥٣/٥
- (٢١) فتح الباري: ٢٥٣/٥
- (٢٢) عمدة القاري: ٢٠٢/١٣
- (٢٣) عقود الزبرجد: ٢٥٦/١ وتحفة الاحوذى: ٤٢/٥
- (٢٤) ينظر: عقود الزبرجد: ٢٥٧/١-٢٦٠ والقضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبوي: ٦٢-٦٤
- (٢٥) ٥٦٣/٣
- (٢٦) ينظر: فيض القدير: ٥٦٣/٣

أن يسري بهم، فإذا لم يكن في الذين سري بهم لم يصح أن يبدل من فاعل (يلتفت) لأنه بعض ما دلّ عليه الضمير المجزوء بمن، وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال: لم يسر بها ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهن ثم التفتت فهلكت. وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله (و لا يلتفت منكم). وهذا والحمد لله بين والاعتراف بصحته متعين؛ ومن المبتدأ الثابت الخبر بعد إلا قوله ﷺ (ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا).

وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى: (إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب) الغاشية ٢٣. ومن الابتداء بعد (إلا) محذوف الخبر قوله صلى (ولا تدري نفس بأى أرض تموت إلا الله)، أي: لكن الله يعلم بأى أرض تموت كل نفس. ومن ذلك قوله ﷺ (١٤٢) (كل أمي معافي إلا المجاهرون)، أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون. ويمثل هذا تأويل القراءة، فقرأ بعضهم: (فشربوا منه إلا قليل منهم) البقرة ٢٤٩، أي: إلا قليل منهم لم يشربوا. وللکوفيين في هذا الذي لم يفتقر إلى تقدير مذهب آخر وهو أن يجعلوا (إلا) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها.

وقال الرضي (١٤٣): مذهب سيبويه جواز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء؛ ويجوز في قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، على أن يكون (إلا زيد) بدلاً، وصفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بقوله (١٤٤):

وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

وقال الكسائي: تقدير البيت: إلا أن يكون الفرقدان، وهو مردود، لأن الحرف الموصول لا يحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع.

٤- النصب على الاستثناء من موجب أو منفي في المعنى: الحديث: ((نهى عن قتل جنان البيوت إلا الأبتر وذو الطفتين)).

ذكر السيوطي (١٤٥) في توجيه رواية المستثنى في هذا الحديث قول أبي البقاء، فقال: ((قال أبو البقاء (١٤٦): وقع في هذه الرواية (وذو الطفتين) بالواو وهو مرفوع، والقياس أن يكون هو (الأبتر) منصوبين، لأنه استثناء من موجب أو منفي في المعنى، ولكن المقدر في المعنى منصوب لأن التقدير: لا تقتلوا جنان البيوت إلا الأبتر.

فأما الرفع فوجهه على شذوذه أن يقدر له ما يرفعه، والتقدير: لكن يقتل ذو الطفتين والأبتر.

وعلى هذا يجوز نصبه على أصل باب الاستثناء، ورفع على ما قدرنا، ومثل هذا قول الفرزدق (١٤٧):

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلف

و(مجلف) مرفوع على تقدير: بقى مجلف، و(مسحتاً) بالنصب على أصل الباب، ويروى (مسحت) بالرفع على ما قدرنا.

- (٢٧) عقود الزبرجد: ٤٢٠/١
- (٢٨) المصدر نفسه: ٤٢١/١
- (٢٩) فتاوى في العربية لابن مالك: ٤٩-٥٣، وينظر عقود الزبرجد: ٤٢١/١-٤٢٢.
- (٣٠) البيت قائله: أبو قيس الأسلت الأنصاري، ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٠٣/١، والهمع: ٦٥/١، وعقود الزبرجد: ٤٢٢/١
- (٣١) عقود الزبرجد: ٤٢٣/١
- (٣٢) المصدر نفسه: ٤٢٣/١-٤٢٤
- (٣٣) المصدر نفسه: ١٣٥/٢
- (٣٤) وهي قراءة الجمهور، ينظر: البحر المحيط: ٣/٥٣١ والإتحاف: ٢٠٢
- (٣٥) وهي قراءة أبي حنيفة وحفص عن عاصم وابن كثير وغيرهم، ينظر: البحر المحيط: ٢٥٥/٦ والإتحاف: ٣٠٤
- (٣٦) إعراب الحديث النبوي: ٣٦٦
- (٣٧) شواهد التوضيح: ١٥٧
- (٣٨) ينظر: البخاري - المغازي: قتل أبي جهل
- (٣٩) لرؤية في ملحق ديوانه: ١٦٨ وبلا نسبة في شواهد التوضيح: ١٥٧
- (٤٠) شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢ وينظر: التذيل والتكميل: ٢٨/٥ وعقود الزبرجد: ١٠٤/٣
- (٤١) البيت لعمر ابن أبي ربيعة، لم أعثر عليه في ديوانه. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢ والتذيل والتكميل: ٢٨/٥ وجمع الهوامع: ٤٣١/١
- (٤٢) عقود الزبرجد: ١٠٤/٣
- (٤٣) التذيل والتكميل: ٢٩/٥ وينظر: عقود الزبرجد: ١٠٤/٣
- (٤٤) جمع الهوامع: ٤٣١/١
- (٤٥) التذيل والتكميل: ٣٠/٥ وجمع الهوامع: ٤٣١/١
- (٤٦) الجروز: كثيرة الأكل، والخبة: الخداعة والبيت قائله مجهول، ينظر: التذيل والتكميل: ٣٠/٥ وجمع الهوامع: ٤٣١/١
- (٤٧) التذيل والتكميل: ٣٠/٥ وجمع الهوامع: ٤٣١/١
- (٤٨) المصدران السابقان
- (٤٩) المصدران السابقان
- (٥٠) ينظر: مغني اللبيب: ٥٥/١ تحقيق: مازن المبارك وزميله طه، وهامش الكتاب: ٢٢٨/١، بتحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب
- (٥١) عقود الزبرجد: ١٩٧-١٩٥/٣
- (٥٢) إعراب الحديث النبوي: ٤٧٣ وينظر: عقود الزبرجد: ١٩٥/٣
- (٥٣) البيت لدريد ابن الصمة، ديوانه: القصيدة رقم ٤٢ وينظر تخريجها: ١٤١
- (٥٤) أمالي السهيلي: ٥٣-٥٤ وينظر: عقود الزبرجد: ١٩٥/٣
- (٥٥) عقود الزبرجد: ١٩٥/٣
- (٥٦) المصدر نفسه: ١٩٦/٣
- (٥٧) تقدم بيان هذه المسألة بالتفصيل مع الشواهد في مسألة (إن) تنصب الجزأين
- (٥٨) شواهد التوضيح: ٥٩-٦١ وعقود الزبرجد: ١٩٧-١٩٦/٣
- (٥٩) البيت مما تمثل بلال ؓ، وهو في صحيح البخاري: ٢٨/٣ و٨٤/٥ و١٧/٥ و١٥٨/٩ و١٠٤/٩ ونسبه العيني في عمدة القاري: ٢٥٠/١ إلى أبي بكر بن غالب بن عامر الجرهمي وينظر: شواهد التوضيح: ٦١
- (٦٠) عقود الزبرجد: ١٠٣/٢
- (٦١) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢٩٩/٢ ونسبه أبو حيان لحاتم في كتابه شرح التسهيل: ٢٨٥/٤ و٢٣٩/٥. الجازر: الذي ينحر الناقة ويكشط جلدها ويفصل لحمها والمصرمة: التي لم يبق فيها لبن.
- (٦٢) الكتاب: ٢٩٩/٢-٣٠٠
- (٦٣) التذيل والتكميل: ٢٣٩/٥-٢٤٢
- (٦٤) شرح ابن عقيل: ٢٤/٢ وشرح التصريح: ٣٥٦/١
- (٦٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٥٦/٢ - التذيل والتكميل: ٢٣٩/٥-٢٤٢ وشرح التصريح: ٣٥٦/١ ومغني اللبيب: ٣٢٢/٦ والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٠٣
- (٦٦) الكتاب: ٢٧٥/٢-٢٧٦
- (٦٧) التذيل والتكميل: ٢٤٢/٥-٢٤٣
- (٦٨) المصدر نفسه: ٢٤٣/٥
- (٦٩) ينظر: شرح التسهيل لأبن مالك: ١٥٣/٣ أو التذيل والتكميل: ١٨٠/٦ وشرح الأشموني: ٦١/٢ و٣٣٢ وشرح التصريح: ٣٦٥/١ و٦٤٨ ومغني اللبيب: ٢٧/٢-٣٢ وحروف المعاني في تراث ابن مالك: ٨٥-٧٩.
- (٧٠) شرح التسهيل لأبن مالك: ١٥٣/٣
- (٧١) البيت لقيس بن زهير ينظر: الكتاب: ٣١٦/٣ وشرح التسهيل لابن مالك: ١٥٣/٣
- (٧٢) مغني اللبيب: ٢٦/٢-٣٠
- (٧٣) معاني القرآن وإعرايه للزجاج: ١٥١/٣
- (٧٤) الأصول في النحو: ١٣/١
- (٧٥) نتائج الفكر في النحو للسهيلي: ٣٥٥
- (٧٦) البيت لم أف على قائله.
- (٧٧) البيت لم أف على قائله.
- (٧٨) شرح الكافية للرضي: ٢٨٢/٤
- (٧٩) البيت للناطقة الجعدي، ينظر: ديوانه: ٢١٦
- (٨٠) عقود الزبرجد: ١٥٩/٣
- (٨١) إعراب الحديث النبوي: ٢٠٠ وينظر: عقود الزبرجد: ١٥٩/٣
- (٨٢) النهاية لابن الأثير: ٩١١/٣ وعقود الزبرجد: ١٥٩/٣
- (٨٣) عقود الزبرجد: ١٦٠/٣
- (٨٤) عقود الزبرجد: ١٦٠/٣
- (٨٥) ينظر: المسائل النحوية في شرح السيوطي لسنن النسائي: ٩٣-٩٤
- (٨٦) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٥/٢
- (٨٧) الحديث في سنن النسائي: ١١٩/١
- (٨٨) البيت نسب لرجل من بلقين، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨٧/٢
- (٨٩) البيت نسب لزيد الخيل كما نسب لكعب بن زهير، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨٧/٢
- (٩٠) عقود الزبرجد: ٦٢/٣
- (٩١) شواهد التوضيح: ٢٢٢ وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢١٣/٣ وعقود الزبرجد: ٦٢/٣
- (٩٢) البيت لم أف عليه. ينظر: شواهد التوضيح: ٢٢٢
- (٩٣) فتح الباري: ١٧/٦
- (٩٤) مغني اللبيب: ٢٤٢/٣ وارتشاف الضرب: ٢٦٤ وشرح التصريح: ٢٢٣/١
- (٩٥) ينظر: شرح التصريح: ٢٢٣/١ وجمع الهوامع: ١٧٤-١٧٥
- (٩٦) عقود الزبرجد: ١٢٣-١٢٤
- (٩٧) شواهد التوضيح: ٢١٦ و٢٤٤-٢٤٤ وينظر: عقود الزبرجد: ١٢٣-١٢٤
- (٩٨) وهي قراءة الاعمش، ينظر: المحتسب: ٥٩/٢
- (٩٩) ينظر القراءة في النشر: ٢٨٥/٢
- (١٠٠) عقود الزبرجد: ١٢٣/١-١٢٤
- (١٠١) ينظر: شرح التصريح: ٣٩٥/٢ ومغني اللبيب: ٢٢٥/٣ وفتح الباري: ١/٤٩٠ و١٠/٤٥٠ وعمدة القاري: ١١٤/٤ والحديث النبوي في النحو العربي: ٢٨١
- (١٠٢) أمالي السهيلي: ٩٤
- (١٠٣) المصدر نفسه: ٩٤
- (١٠٤) ينظر: البحر المحيط: ١٧٢/٥ والإتحاف: ٢٥٢
- (١٠٥) عقود الزبرجد: ١٠٣/٢-١٠٤
- (١٠٦) أمالي السهيلي: ١١٤ وينظر: عقود الزبرجد: ١٠٣/٢-١٠٤
- (١٠٧) عقود الزبرجد: ١٠٣/٢-١٠٤
- (١٠٨) أمالي السهيلي: ١١٤
- (١٠٩) عمدة القاري: ١٩٨/١٢
- (١١٠) شرح التسهيل: ٢٠/٤ وينظر: حروف المعاني في تراث ابن مالك: ٣٧٠

- ١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، أحمد بن محمد الدماطي الشهير بالبنا، صححه وعلق عليه: علي محمد الضباع، نشره: عبد الحميد أحمد عفيفي.
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨-١٩٩٨ م.
- ٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥-١٩٨٥.
- ٤- إعراب الحديث النبوي، أبو عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الإله نيهان، دمشق، ١٤٠٧-١٩٨٦ م.
- ٥- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة: د. محمود بن محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ٦- أمالي السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد بن إبراهيم البنا، ط ١، ١٣٩٠-١٩٧٠ م.
- ٧- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، طبع بمطابع النصر الحديثة بالرياض، د.ت.
- ٨- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية-بيروت، د.ت.
- ٩- التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: أ.د. حسن هندواي، ج ١-٥ دار القلم-دمشق ط ١٤١٩-١٤٢٢ هـ، ١٩٩٨-٢٠٠٢ م، ج ٦ طبعة كنوز أشبيلية للنشر والتوزيع ط ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥ م.
- ١٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقفية، د.ت.
- ١١- الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال، أضواء السلف، ط ٢، ١٤١٧ هـ-١٩٩٧ م.
- ١٢- حروف المعاني في تراث ابن مالك جمعاً ودراسة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأزهر-كلية اللغة العربية بالمنصورة، إعداد الباحث: محمد الشحات المتولي عمارة، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥ م.
- ١٣- ديوان رؤية بن العجاج، جمع وليم بن الورد، ليبسك ١٩٠٣ م.
- ١٤- ديوان طرفة بن العبد، بيروت ١٩٦١ م.
- ١٥- ديوان الفرزدق، دار صادر بيروت، ١٩٦٦ م.
- ١٦- سنن الدار قطني، علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يمانيا، مكتبة المعرفة، بيروت، ١٣٨٦ هـ-١٩٦٦ م.
- ١٧- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والفهرسة والإعلان، د.ت.
- ١٨- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد عبد الله الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠ م.
- ١٩- شرح الرضي على الكافية، نصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس-بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- ٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، ٢٢ شارع الجمهورية، القاهرة، ١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م.
- ٢١- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م.
- ٢٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين ابن مالك الأندلسي، تحقيق: د. طه محسن، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ٦٦.
- ٢٣- صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، وطبعة مطبعة الشعب بالقاهرة.
- (١١) المصدر نفسه: ١٩/٤ وينظر: حروف المعاني في تراث ابن مالك ٣٧١/٣٧٠
- (١٢) معاني القرآن للرفاء ٢٤١/٢ وينظر: شرح التسهيل: ٢٠/٤
- (١٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٤/١
- (١٤) شرح التسهيل: ٢٠/٤
- (١٥) الكتاب: ١٢/٣-١٣ وينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٥٠/٤
- (١٦) المقصد: ١٠٤٥/٢
- (١٧) عقود الزبرجد: ٨٦/٢
- (١٨) فتح الباري: ٢٢٤/١
- (١٩) أمالي السهيلي: ٨٣
- (٢٠) البيت لطرفة، ينظر: ديوانه:
- (٢١) الكتاب: ٤٥٢/١-٤٥٢ وينظر: أمالي السهيلي: ٨٣
- (٢٢) أمالي السهيلي: ٨٥
- (٢٣) وهي قراءة: ابن كثير ونافع وأبو عمرو ونافع وعاصم، ينظر: البحر: ٢٥٤/٦ والإتحاف: ٣٠٤
- (٢٤) ورد الحديث بلفظ خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله يوم القيامة في النار) ينظر: سنن الدار قطني: ٩٥/١
- (٢٥) الحديث أخرجه البخاري في باب غزوة أحد: ١٢٤/٥ وينظر: أمالي السهيلي: ٨٦
- (٢٦) ينظر: الكتاب: ٤٥١/١
- (٢٧) ينظر: أمالي السهيلي: ٨٥-٨٦
- (٢٨) عقود الزبرجد: ١٠٣-١٠٢/٢
- (٢٩) شواهد التوضيح: ١٥٦-١٥٧ وينظر: عقود الزبرجد: ١٠٢/٢-١٠٣
- (٣٠) عقود الزبرجد: ١٠٢/٢-١٠٣
- (٣١) فتح الباري: ٥١٠/٢
- (٣٢) عقود الزبرجد: ١٠٥/١
- (٣٣) شرح النووي على مسلم: ٢٠٨-٢٠٧/٤ وينظر: عقود الزبرجد: ١٠٥/١
- (٣٤) شرح النووي على مسلم: ٢٠٨-٢٠٧/٤
- (٣٥) ينظر: شرح النووي على مسلم: ٢٠٨-٢٠٧/٤ وعمدة الفاري: ٩/١٦ و٥٩ عقود الزبرجد: ١٠٥/١
- (٣٦) عمدة القاري: ١٩/٥٩
- (٣٧) شرح التسهيل: ٢٧٩/٢
- (٣٨) عقود الزبرجد: ٣٢١/٢
- (٣٩) إعراب الحديث النبوي: ١٩٢-١٩٣ وينظر: عقود الزبرجد: ٣٢١/٢
- (٤٠) شواهد التوضيح: ٩٤-٩٧ وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٦/٢-٢٦٨ عقود الزبرجد: ٣٢١/٢-٣٢٣
- (٤١) ينظر القراءة: البحر: ٢٥٥/٢
- (٤٢) صحيح البخاري: ١٤٢/٩
- (٤٣) شرح الكافية للرضي: ٢٣٤/١ وينظر: شواهد التوضيح: ٩٧ وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٦/٢-٢٦٨ عقود الزبرجد: ٣٢٣/٢
- (٤٤) البيت لعمر بن معدى كرب، ينظر: ديوانه: ١١٠ والكتاب: ٣٧١/١
- (٤٥) عقود الزبرجد: ١٦٠/٣
- (٤٦) إعراب الحديث النبوي: ٤٧٦-٤٧٩ وينظر: عقود الزبرجد: ١٦٠/٣
- (٤٧) ديوانه: ٢٦/٢. وقال الأستاذ محمود محمد شاكر معلقاً على بيت الفرزدق هذا: وببيت الفرزدق مما اشتجرت عليه السنة النحاة، ولكن بقي مرفوعاً حيث هو، كما قال الفرزدق حين قال له ابن أبي الجامدة بم رفعت أو مجلف؟ قال: بما يسوك و ينوك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا. وهذا في طبقات فحول الشعراء: ٢١/١
- (٤٨) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨٠/٢
- المصادر والمراجع:
- القرآن الكريم.

- ٢٤- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، جلال الدين السيوطي، حققه وقدم له: د. محمد سلمان القضاة، دار الجيل - بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٥- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعلامة بدر الدين العيني. د. ب. ت.
- ٢٦- فتاوى في العربية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي، تحقيق: أحمد عبد الله المغربي، سلسلة الدراسات العربية ٣، ط ١، ١٤٢٥هـ ت ٢٠٠٤م.
- ٢٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩هـ.
- ٢٨- فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ط ١، ١٣٥٦هـ.
- ٢٩- القضايا النحوية في كتب ومخطوطات إعراب الحديث النبوي، د. محمد سلمان القضاة، دار الكتاب الثقافي، أربد - الأردن ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- ٣٠- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط ٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ب. ت.
- ٣١- المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٢- المحتسب في تبيين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحليم النجار وآخرين، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط ٢، ١٣٨٦-١٣٨٩هـ، ١٩٦٦-١٩٦٩م.
- ٣٣- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج إسحاق بن إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق: عبد الجليل شلبي، دار الحديث بالقاهرة، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية/ ٢١. وطبعة بتحقيق: د. مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق ١٤٠٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٥- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلان، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢.
- ٣٦- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط ٢، ١٣٩٢هـ.
- ٣٧- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، د. ب. ت.
- ٣٨- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، راجعه: محمد علي الضباع، المكتبة التجارية بمصر، د. ب. ت.
- ٣٩- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري الشهير بابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ببيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الدوريات:
- مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، مجلة علمية دورية محكمة فصلية، المجلد الثالث - العدد الرابع عشر - كانون الأول ٢٠٠٨ (بحث بعنوان: المسائل النحوية في شرح السيوطي لسنن النسائي، محمود عبد اللطيف فوز).